

"البدون" من منظور عينة من طلاب جامعة الكويت قراءة سوسيولوجية في ضوء بعد المتغيرات الاجتماعية

د. سعد رغيان الشريع أ. د. علي أسعد وطفة

قسم أصول التربية - كلية التربية
جامعة الكويت

الملخص

تتناول الدراسة اتجاهات الطلاب في جامعة الكويت نحو قضايا "البدون" (غير محددى الجنسية) وإشكالياتهم التي تتعلق بالجنس والحقوق الإنسانية والمواطنة. أجريت الدراسة في غضون العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في جامعة الكويت، واعتمدت منهج البحث الوصفي. بلغت عينة الدراسة ٤٩٩ طالباً وطالبة من مختلف الكليات في جامعة الكويت. واستكملت هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ واعتمد الباحثان استبانة محكمة لقياس اتجاهات الطلاب نحو العمالة الوافدة، وخرجت الدراسة بنتائج متعددة أهمها:

- ترى شريحة واسعة من أفراد العينة ٥٤,٦% أن "البدون" يشكلون خطراً على وحدة البلاد وهويتها.
- يوجد اتجاه إيجابي لدى طلاب الجامعة نحو "البدون" حيث بلغت شدة الاتجاه العام نحو "البدون" ٦٦,٦٦%.
- يوافق ٦٦,٧% من أفراد العينة على ضرورة منح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد.
- وقد بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين مواقف أفراد العينة وفقاً لمتغير "البدو والحضر" حيث أبدى الطلاب البدو مواقف إيجابية أكبر تجاه "البدون" من الحضر.
- كما بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة وفقاً لمتغير المحافظة، حيث أبدى طلاب محافظة الجهراء مواقف إيجابية أكبر تجاه "البدون" من الطلاب في محافظتي العاصمة والفروانية.

المقدمة:

تعد مسألة "البدون" إحدى أهم المشكلات الاجتماعية والسياسية المعاصرة في دول الخليج العربي، وقد شكلت هذه المسألة محوراً مركزياً للجدل السياسي الدائر، وبؤرة حيّة للصراع الأيديولوجي، ومنطلقاً للتداول الحقوقي المكثف فيما يتعلق بأبعادها التاريخية ومداخلها الإنسانية ومخارجها الأمنية.

وتبرز أهمية هذه الإشكالية في درجة الضخ الإعلامي، حيث دجت مئات المقالات والتقارير والتحقيقات اليومية حول هذه الظاهرة، التي تتميز بطابع التعقيد السياسي والاجتماعي والقانوني، ولا ريب في القول بأن قضية "البدون" قد أصبحت منذ التسعينات في القرن الماضي إشكالية معقدة مزمنة يزداد خطرهما مع مرور الأيام وتتفاقم شدتها مع تعاقب السنوات. فـ "البدون" يشكلون اليوم تهديداً أمنياً واقتصادياً وحقوقياً كبيراً، وهو نوع من التهديد الذي تتضاعف خطورته وتتفاقم مع دورة الأيام وتعاقب السنون ما لم تجد هذه القضية حلاً سياسياً جذرية تؤدي إلى إغلاق هذا الملف مرة واحدة وبصورة نهائية.

فالبدون في أوضاعهم الحالية - وتحت تأثير منظومة من العوامل والتراكمات والمتغيرات السياسية - يعانون من حرمان كبير يتعلق بحقوقهم الاجتماعية والتربوية، حيث شكل الجانب الحقوقي لهذه الفئة موضوعاً للتداول السياسي الذي تطلقه المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية مطالبة بإيجاد الحلول المناسبة لهذه الفئات الاجتماعية وتمكينها من مختلف حقوقها الإنسانية والاجتماعية (العنزي، ١٩٩٤).

فدول الخليج العربي تمرّ اليوم بمراحل حرجة من التطور بوتائر تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة، رافقها صعود كبير في الوعي السياسي لدى مواطنيها، وتنامت في سياق ذلك نوايا المشاركة السياسية الجماهيرية؛ التي بدأت تأخذ طابعاً ديمقراطياً ولا سيما في الكويت والبحرين، حيث اتسعت وتنامت الحريات الإعلامية والسياسية. وقد ساعدت هذه الأمور مجتمعة على

نمو كبير في مستويات الوعي والممارسة السياسية لدى المواطنين في هذه البلدان، كما هو الحال لدى أجيال جديدة من فئات "البدون" التي غدت قوة سياسية تطالب بحقوقها الاجتماعية عبر الإعلام والمواقع الإلكترونية والفضائيات والجمعيات والمنشآت وصولاً إلى القيام بفعاليات التجمع والاعتصام وغيرها من أشكال المطالبة بالحقوق الاجتماعية.

وقد أدت هذه الممارسات الديمقراطية لهذه الفئات إلى تعاطف شعبي وورسمي ودولي كبير، وانتهت إلى استنفار المؤسسات الحقوقية العالمية للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والإنسانية، وقد شكل هذا كله مناخاً سياسياً ودولياً دفع بعض الدول الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، والمطالبة بتدويل قضية "البدون" وتسييسها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي والضغط عليها لخدمة مصالحها الاستعمارية (الهاروني، ٢٠٠٩).

فالبدون يشكلون اليوم ظاهرة سوسولوجية تتصف بدرجة كبيرة من التعقيد السياسي والاجتماعي والحقوقى، وقد شكلت هذه القضية كما أشرنا أعلاه موضوعاً مثيراً للحوار والجدل الأيديولوجي الساخن على مدى نصف قرن من الزمن، وقد تحولت هذه القضية إلى ظاهرة اجتماعية مرضية مزمنة تؤرق الوجدان الاجتماعي والسياسي في البلدان الخليجية، وقد أُلّف المواطنون الكويتيون هذا الوجد الاجتماعي المزمن وتعايشوا معه رداً من الزمن وما زال الوعي العام ينوء تحت ثقله، فالبدون يشكلون كياناً اجتماعياً يتموضع في العمق السوسولوجي للحياة السياسية واليومية في الكويت، لأنهم يرتبطون بالنسيج الاجتماعي الكويتي في العمق والسطح، فهم يتجانسون اجتماعياً مع المجتمع الكويتي تجانسا حيويًا، ويرتبطون معه بوشائج وعلاقات تاريخية وإنسانية وحقوقية عميقة الأبعاد والجدور، إنهم بالتأكيد يشكلون جزءاً من النسيج الوجودي للحياة في الكويت اليوم، وليس أدل على هذا العمق الإنساني من أنهم كانوا دائماً من أكثر الشرائح الاجتماعية اندماجاً في مؤسسات المجتمع الكويتي

العسكري والأمني، من حيث ارتباطهم حيويًا واجتماعيًا بعلاقات زواج ومصاهرة وقرباة واسعة الحدود والأبعاد مع شرائح المجتمع الكويتي، وحين نأخذ ظاهرة الزواج بعين الاعتبار فهي دلالة غنية بالمعاني والدلالات التي تقول إن "البدون" أو شريحة واسعة منهم تشكل في الجوهر جزءًا حيويًا من المجتمع الكويتي يرتبط بقضايا ومصيره ارتباطًا حيويًا لا يقبل الفصم والتجزئة، وتأسيساً على هذه الرؤية يمكن القول بأن تسمية "البدون" تعبر عن واقع سياسي حقوقي، كما أنها تشكل تعبيراً سوسيولوجياً عن واقع اجتماعي يتعلق ببنية هذه الفئة وتكوينها اجتماعياً وإنسانياً.

وقد احتدم الجدل دائماً في الكويت دائماً حول هوية أبناء هذه الفئة وأصولهم وأوضاعهم ومصيرهم، وتضاربت السياسات المعنية بهذه المسألة، وولدت أنماط من التوجهات الأيديولوجية المؤيدة تارة والرافضة تارة أخرى لوجودها، ولكن ومع ذلك كله فإن قضية "البدون" أصبحت إشكالية مصيرية يعترف بها المؤيدون والمعارضون لأنها أصبحت واقعا سوسيولوجيا وسياسيا يأبى الانزياح، وينفلت على كل محاولات الكتم والإغلاق.

لقد شكلت هذه القضية كما أسلفنا محورا للصراع الأيديولوجي، وموضوعاً خصباً للتقارير والبحث والجدل الفكري الإعلامي، ومع أهمية هذه القضية وخطورتها إلا إنها بقيت على مدى نصف من الزمن خارج نطاق التفكير والبحث السوسيولوجي المحكم، لقد اتسمت أغلب الدراسات الإعلامية والسياسية بالطابع الانفعالي وارتسمت على مقاييس الصراعات الأيديولوجية التي تزامنت مع مسألة الأصل والهوية الأولى، ولم تستطع هذه المقولات الحكومة بالأيديولوجيا أن تخرج من عباءة النزوات الأيديولوجية والانفعالية، فهناك عدد كبير من المقالات والدراسات التي تبحرت في هذه المسألة على نحو عاطفي إنساني أخلاقي، فوضعت هذه المسألة خارج سياقها العلمي والموضوعي ورسمته على ايقاعات التعبير العاطفي والأخلاقي، ولم تدرس هذه الظاهرة على أهميتها من زاوية سوسيولوجية، وبالتالي فإن غياب الرؤية السوسيولوجية قد ألهب هذه

القضية وزاد في تضخمها، وحرف مسارها، وزاد في درجة تفاقمها. فالتأييد العاطفي لهذه الفئة يستثير رفضاً آخر يقوم على مسار انفعالي، والشفقة الأخلاقية تستثير نوعاً من الشدة والرفض الأخلاقي لأن الناس يختلفون في مواقفهم بين متساهل وبين متشدد إزاء أوضاع هذه الفئة الاجتماعية.

إن قضية "البدون" على مدى تاريخها الطويل ما زالت تفتقر إلى دراسات سوسيولوجية تتناول قضاياهم تناولاً واقعياً بوصفهم ظاهرة اجتماعية تفرض نفسها في أرض الواقع، أي بوصفها فئات بشرية عاشت هنا في هذا المكان وولدت فيه وارتبطت بمصيره، وهذا يتطلب أن تعالج قضاياهم برؤية موضوعية وسياسية تتسم بالواقعية وتبتعد عن معايير النزعات الذاتية المفرطة، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة كجهد سوسيولوجي يخرج عن منطق الصراع الأيديولوجي المفعم بالمصالح، ويتعد عن مواقف التأييد والرفض، ليضع هذه القضية في سياقها التاريخي والاجتماعي بعيداً عن التوجهات الأيديولوجية، أنها محاولة لمعالجة هذه القضية في سياقها الاجتماعي بما لها وبما عليها دون إضافات انفعالية عاطفية مفرطة، فقضية "البدون" ما زالت تطرح نفسها بوصفها إشكالية سوسيولوجية لا يمكن فصلها عن الواقع الاجتماعي لأوضاع هذه الفئة في البلدان التي توجد فيها.

إشكالية الدراسة:

في غمرة هذا الجدل حول مسألة "البدون" وقضاياهم، وفي حيّز انقسام النخب السياسية والاجتماعية بين: مؤيد، ومعارض، ومحيد، بقي الرأي العام الكويتي غائباً عن التداول إلا فيما قلّ وندر، ولم يظهر هذا الرأي العام في أية مناسبة بصيغته السوسيولوجية المنظمة، أي في دراسات اجتماعية مؤسسة على منهجية البحث العلمي الرصين.

إن استفتاء الرأي العام الكويتي إزاء مسألة البدون والكشف عن مضامينه وتوجهاته يشكل ضرورة اجتماعية وسياسية، إذ يمكن للسياسات

القائمة أن تأخذ بعين الاعتبار توجهات أفراد المجتمع في عملية إيجاد الحلول المناسبة لمختلف القضايا الاجتماعية القائمة، فالرأي العام يشكل عادة منطلق السياسات الدولية في تفكيك المشكلات الاجتماعية والسياسية للقضايا الإشكالية الكبرى وتحليلها. ومن يتابع قضية "البدون" في الكويت سيجد غياباً كبيراً وواضحاً للتداول العلمي وحضوراً مكثفاً للتداول الانفعالي الذاتي والارتجالي لهذه المسألة، وهذا التداول غير الموضوعي يشكل بذاته مشكلة، حيث يؤدي إلى تشويه إمكانية قيام الرأي العام الصحيح إزاء هذه القضية. فالرأي العام الكويتي يخضع لتأثير التجاذب بين نزعات أيديولوجية قصيرة المدى مفعمة بالقيم الذاتية، وهو تحت تأثير هذه التجاذبات والتقاطبات الإعلامية والسياسية النخبوية يفقد قدرته الموضوعية على تبني موقفاً عقلانياً وموضوعياً من هذه المسألة.

وهنا تبرز الحاجة اليوم إلى تأسيس نوع آخر من التداول العلمي الموضوعي الذي يستكشف أبعاد هذه القضية بروح علمية تخرج عن قيم المناورات الأيديولوجية والتجاذبات السياسية والتوظيفات الانتخابية، لتتعلق من أسئلة موضوعية تكشف عن تضاريس الرأي العام في الكويت حول هذه القضية وفق معايير البحث العلمي ومتطلباته المنهجية.

وتأسيساً على هذه الصورة تتحدد إشكالية بحثنا الأساسية التي تهدف إلى تناول سوسيولوجي لمواقف طلاب الجامعة بوصفهم شريحة مثقفة واعية من المجتمع الكويتي إزاء فئة "البدون" في الكويت.

أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الأساسي للدراسة الحالية في الصيغة التالية: كيف ينظر طلبة جامعة الكويت إلى وضعية "البدون"؟ وما مواقفهم إزاء هذه الفئة الاجتماعية؟ ويمكن تفريع هذا السؤال المركزي لإشكالية الدراسة إلى نسق منظم من الأسئلة الفرعية:

- من البدون؟ وكيف يمكن تعريفهم؟ وما العوامل الاجتماعية والتاريخية التي أدت إلى وجودهم في الكويت؟
- هل يشكل "البدون" من وجهة نظر طلبة جامعة الكويت خطراً على وحدة البلاد وهويتها؟
- هل يجب منح "البدون" (وفقاً لرأي الطلاب) مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية؟
- هل يوافق الطلاب على فكرة منح "البدون" الجنسية الكويتية، وحق المواطنة؟
- ما موقف الطلاب من فكرة إبعاد "البدون" من البلاد حرصاً على سلامة الدولة وأمنها؟
- هل يجب تحقيق المساواة بين "البدون" والكويتيين من منظور طلاب الجامعة؟
- هل يعتقد طلبة الجامعة أن منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية؟
- هل هناك من فروق دالة إحصائية بين إجابات الطلاب وفقاً لمتغير الجنس، ومتغير توزيع الطلاب إلى بدو حضر، ومتغير المحافظة، ومتغير الكليات العلمية؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الوزن الكبير الذي تطرحه قضية "البدون" في ميزان الحياة الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر، وتتبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من اعتبارات منهجية أهمها غياب الدراسات السوسيولوجية التي باشرت هذه القضية على مدى نصف قرن من الزمن، كما تأتي من ضرورة الكشف عن ملابسات هذه القضية وأبعادها بصورة منهجية وعلى نحو موضوعي يخرجها من الطابع الذاتي ومن عباءة التأمل الأيديولوجي والنزعات الانفعالية العاطفية التي صبغت قضية البحث الإعلامي في مضامين هذه القضية المعقدة. ومما لا شك فيه أن هذه الدراسة ستأخذ دوراً طليعياً في

مستوى التناول السوسيولوجي لهذه القضية، وستشكل إضافة علمية فكرية في هذا المجال الاجتماعي الذي يتعلق بالبدون في دولة الكويت.

ويضاف إلى ما تقدم أن الدراسة تغطي حاجة اجتماعية وفكرية ترتبط بالواقع وينسق التساؤلات الحيوية والجدل الدائر حول أوضاع هذه الفئة الاجتماعية إعلامياً وسياسياً وشعبياً، فمشكلات البدون كما أسلفنا قد أصبحت في نسق التداول الشعبي العام أيضاً، وهذا ما يجعلها قضية اجتماعية تثير اهتمام مختلف القطاعات الاجتماعية القائمة في المجتمع، وتنبع أهمية الدراسة مما ستقدمه من مقترحات وحلول لمسألة البدون، انطلاقاً من آراء ومواقف طلاب جامعة الكويت.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم رؤية علمية موضوعية حول أوضاع البدون في الكويت.
- تشخيص أبعاد هذه القضية من منظور سوسيولوجي بعيداً عن التداول العاطفي والأخلاقي والانفعالي.
- إزالة الغموض واللبس الذي يستغرق هذه القضية في اتجاه تحديد صورتها الموضوعية على إيقاع الحوادث والمتغيرات السياسية والدولية والاجتماعية.
- تقديم إجابات موضوعية عن مختلف التساؤلات التي طرحت في إشكالية الدراسة.
- إثارة اهتمام النخبة السياسية بأهمية هذه القضية وخطورتها وضرورة الحسم فيها موضوعياً قبل أن تستفحل وتتحول إلى خطر متفول يضعف مقومات الأمن والوحدة الوطنية.
- استكشاف مواقف طلاب جامعة الكويت من هذه الظاهرة وتحديد اتجاهاتهم نحو البدون وفقاً لنسق من المتغيرات والمؤشرات.

- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكنها أن تؤسس لحلول موضوعية تتعلق بأفراد هذه الشريحة الاجتماعية.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- الحدود المكانية: الكليات الجامعية في جامعة الكويت.
- المتغيرات المستقلة: تتناول الدراسة متغيرات الجنس والمحافظة والاختصاص الجامعي والكليات العلمية.
- مجال الدراسة: تقتصر الدراسة على الطلاب الكويتيين.

الإطار النظري للدراسة:

١/٧ - تعريف "البدون" أو "غير محددى الجنسية":

تعود أصول "البدون" في جوهرها إلى قبائل بدوية عريقة من مناطق رعوية صحراوية تتراعى على أطراف السعودية وتخوم الكويت وحدود العراق وأعتاب الضفة الشرقية للخليج، بل ويعود بعضهم بأصوله إلى بادية سورية والأردن والعراق والسعودية من قبائل عربية كبيرة مثل شمر وعنزة، والبدون تسمية رائج ومستخدمة على نطاق واسع تطلق على الفئات الاجتماعية التي لم تستطع إثبات جنسيتها للدولة التي تقيم فيها، ولم تقدم ما يثبت انتماءها وحصولها على جنسية دول أخرى، وكلمة "بدون" ليست مصطلحاً قانونياً بل هي مصطلح عامي، وتسمية شائعة أطلقت على فئات التي لا تحمل جنسية محددة، أو لم تثبت حملها لأية جنسية أخرى (الوقيان، ٢٠٠٧، ٢٠).

ويتضمن مفهوم "البدون" دلالات متنوعة فهو يرمز إلى انعدام الجنسية حيث لا يحمل الفرد "البدون" جنسية محددة، كما أنه لم يستطع أن يثبت حقه في الجنسية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة في البلد الذي يعيش فيه.

يقول الوقيان في تعريفه لبدون الكويت: "البدون" مجموعة من البشر ينتمون لنفس المكون العرقي والديني والثقافي لسكان الكويت الأصليين، فعلى

الأغلب قدموا من (شبة الجزيرة العربية، منطقة بلاد الرافدين، بلاد فارس) هذا مع مجاميع بسيطة من بلاد الشام (الوقيان، ٢٠٠٧، ٣٣)، ويتابع الوقيان بقوله إنهم "خليط من غالبية برهنت عن تواجدها القديم في الكويت، وفقاً لإحصاءات أعوام (١٩٦٥، ١٩٧٠) وشريحة بسيطة برهنت عن تواجدها بعد تلك السنوات، كما أن غالبيتهم لا يحملون جنسية أي دولة، وشريحة بسيطة أخرى أخفت وثائقها من أجل التمتع بامتيازات عديمي الجنسية المعروفة بالأدبيات الكويتية الدارجة بمسمى "البدون" إذ كانت امتيازاتهم تقترب من حقوق المواطنين الكويتيين حتى عام ١٩٨٥" (الوقيان، ٢٠٠٧، ١٨). وأكثرية "البدون" كما يقول سامي الخالدي "من أبناء البادية الرحل من قبائل شمال الجزيرة العربية الذين استقر بهم المقام في الكويت بعد ظهور الحدود السياسية بين دول المنطقة، يضاف إليهم أعداد من النازحين من الشاطئ الشرقي للخليج من عرب وعجم بلاد إيران" (الخالدي، ٢٠٠٥، ٢٢).

وهناك من يلجأ إلى تعريف "البدون" على مقياس التعريف الذي يعتمد في تحديد الجماعات التي تقيم بصورة غير مشروعة في البلدان الغربية الأوروبية والأمريكية. ولكن هذا التعريف لا يمكنه التعبير عن أوضاع فئات "البدون" المقيمة في دول الخليج العربي، حيث تتميز هذه الفئات بوضعيات سياسية سكانية وبشرية مختلفة كثيراً عن الجماعات الخارجية المهاجرة إلى دول أوروبا وأمريكا.

ويمكن تعريف "البدون" بأنهم مجموعات من الأفراد المقيمين في بعض دول الخليج العربي الذين لا يحملون أية جنسية محددة، أو الذين أخفوا جنسياتهم لسبب ما، وتشكل هذه الوضعية نتاجاً لأوضاع تاريخية تتعلق بقوانين الهجرة والجنسية والتجنيس والحراك السكاني البدوي الذي شهدته المنطقة قبل وبعد قيام الدولة الوطنية وترسيم حدودها.

وهناك بالتأكيد وجهات نظر مختلفة في تفسير وتحليل وتحديد الأوضاع التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى وجود "البدون" في دول الخليج العربي.

ويمكن أن نقع على تصورات أيديولوجية مختلفة حول هوية "البدون" منها ما يصيب بعض الحقيقة وبعضها ما يجانبها. وعندما نريد التأمل في أوضاع تشكّل هذه الفئة وتناميها سنجد أنفسنا أمام قضية اجتماعية سياسية فائقة التعقيد، وإزاء قراءات جدلية خلافية متضاربة لأوضاع هذه الفئات الاجتماعية وهويتها ودورها ووظيفتها وعوامل نشأتها، فهناك الخطاب الرسمي للدولة الذي يؤكد على أن هذه الفئة تقيم بصورة غير شرعية على أرض الدولة، وأن أفرادها قد أقاموا على أرض الدولة لتحقيق مصالح اقتصادية، والاستفادة من العوامل الإيجابية للحياة والعمل في دول الخليج، وهناك الخطاب الشعبي العام الذي يتفرع إلى مؤيد لهذه الفئات ومعارض لوجودها، وهناك أيضاً خطاب أبناء هذه الفئات المهمشة نفسها الذين ينظرون إلى أنفسهم من منطلق حقوقي ويطالبون الدولة بتسوية أوضاعهم ومنحهم كامل حقوقهم الإنسانية وتجنيسهم ودمجهم في الحياة الاجتماعية.

فالخطاب الرسمي للدول الخليجية يؤكد بأن "البدون" جماعات وأفراد جاءوا من دول مجاورة واستوطنوا أرض الدولة بصورة غير مشروعة؛ فأقاموا فيها بعد أن أتلّفوا وثائقهم وجوازاتهم من أجل الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بعد اكتشاف الوفرة النفطية فيها حيث كانت الدولة تقدم تسهيلات كبيرة للعاملين فيها؛ ووفقاً لهذه الرؤية فإن وجود هذه الفئات من الناس ليس شرعياً وغير قانوني؛ وهم بالتالي يقيمون إقامة غير شرعية في أرض ليست أرضهم، وفي وطن ليس وطنهم، وحري بهم العودة إلى أوطانهم الأصلية وتسوية أوضاعهم القانونية، وهذا التصور تؤكد الحكومات المتعاقبة التي ترى أن "البدون" مواطنون من دول عربية أخرى قدموا إلى الكويت في نهاية الستينات وبداية السبعينات للعمل، ثم قاموا بإخفاء جوازاتهم وهوياتهم، رغبة منهم في الاستفادة مما كان يتمتع به "البدون" الكويتيين من امتيازات (الخالدي، ٢٠٠٥).

وقد يبدو للوهلة الأولى أن مسألة "البدون" في غاية البساطة ولكن من يتأمل في عمقها وحيثياتها سيجد نفسه إزاء ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد

في مستوياتها السياسية والثقافية والسكانية والتاريخية والقانونية، ومن أجل فهم أعمق لهذه الظاهرة يجب أن تتضافر منظومة من الدراسات في مختلف جوانب هذه الظاهرة من أجل بناء رؤية سوسيولوجية حول الأوضاع العرقية والإثنية والسياسية لهذه الفئات التي يطلق عليها غالباً "البدون" أو غير محددى الجنسية.

ويمكننا في عجالة أن نقول: إن جانباً كبيراً من هذه الإشكالية يتعلق بوضعية البنية السكانية والحراك السكاني في منطقة الخليج قبل نشوء الدولة وحصول دول المنطقة على استقلالها، ففي مرحلة ما قبل الاستقلال كان السكان البدو يتنقلون في مضاربهم التي تمتد على مساحات واسعة تتجاوز حدود الدول الوطنية الحالية، وعندما حظيت الدول الخليجية باستقلالها ترتب عليها إجراء مسح سكانية للتعرف على عدد مواطنيها وتسجيلهم قانونياً ومن ثم منحهم الجنسية، وكنتيجة لعمليات التسجيل والتدوين والإعلان عن هذه العمليات الإحصائية بقيت فئات من السكان خارج دائرة المسح، وقد أدى هذا بالتالي إلى حرمانهم لاحقاً من الحصول على الجنسية المطلوبة، وقد أسس هذا بدوره إلى حرمانهم من الحقوق القانونية والاجتماعية الممنوحة لمواطني الدولة التي يعيشون فيها، ويستشف من ذلك أن بعض الأفراد والجماعات - نتيجة لأنماط حياتها البدوية المعتادة - تخلفت عن المطالبة بالجنسية أو التسجيل في الإحصائيات الرسمية للسكان التي أجريت على تخوم الاستقلال الوطني مما أدى إلى حرمانهم من الحصول على الجنسية والحقوق المدنية (الحوارني، ٢٠٠٩، ١٣). وتؤكد إيمان القوييلي هذا التصور حيث تقول: إن "جزءاً كبيراً من مشكلة "البدون" في الكويت نشأ بفعل عبور الحدود المتكرر بواسطة البدو الرحل الذين لم تكن "الحدود" مرسومة في وعيهم آنذاك" (القوييلي، ٢٠٠٩، ١٧).

ومن الضرورة بمكان هنا أيضاً الإشارة إلى أن بعض الأفراد القادمين من البلدان المجاورة قد قاموا فعلاً بإتلاف وثائقهم الشبوتية للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي منحتها الدولة "للبدون" في بداية الاستقلال، حيث

كانت الدولة تقوم بتوظيفهم والتعامل معهم كمواطنين للاستفادة من قوة العمل لديهم في مختلف قطاعات الدولة، ولا سيما في مجال الجيش والدفاع والخدمات، وإذا كانت الوقائع قد بينت أن عدداً كبيراً من أبناء هذه الفئة قد أتلّفوا وثائقهم الثبوتية؛ فإن العدد الأكبر من أبناء هذه الشريحة هم من أبناء القبائل الرحل الذين تخلّفوا عن الركب، ولم يحصلوا على تسوية لأوضاعهم القانونية والمدنية في حينها أي فيما بعد الاستقلال مباشرة.

وقد وجدت الدولة الكويتية في مصطلح "البدون" نوعاً من التضمينات غير القانونية التي لا تعبر عن أوضاعهم بدقة، فتم إلغاء هذه التسمية في الاستخدام الرسمي وأطلقت عليهم مصطلحات مثل "غير كويتي" وغير "محمدي الجنسية" وهما المصطلحان القانونيان اللذان يستخدمان في الوثائق الرسمية للدولة. وقد استخدم مصطلح غير كويتي لينفي كون "البدون" كويتيون من غير جنسية (العنزي، ١٩٩٤، ٥).

ويظهر تذبذب سياسي واضح في تسميات "البدون" حيث عرف "البدون" بتسميات ومصطلحات متعددة مثل "غير محمدي الجنسية" و "المقيمون بصورة غير قانونية"، وتجري النصوص القانونية في الآونة الأخيرة على استخدام هذه التسميات لاعتبارات سياسية وقانونية ترتبط بموقف الدولة من هذه الفئات الاجتماعية. ففي الخمسينات لم تكن هناك مسميات معينة للجنسية، وإنما كان الجميع مواطنين في إمارة الكويت، أما في الستينات، فتم استخدام مسمى "بادية الكويت" (أي سكان الصحراء) للتعبير عن جنسية فئة البدون، وفي السبعينات ظهر للمرة الأولى مسمى "البدون"، أما في الثمانينات، فقد استبدلت الحكومة ذلك المسمى بمصطلح "غير كويتي" ورمزت له بـ "غ. ك" (الخالدي، ٢٠٠٥، ٢٤).

أما في التسعينات، "فقد انقسمت إلى فترتين: الأولى: قبل الغزو العراقي للكويت حين استخدمت الحكومة مسمى "غير محدد الجنسية" أملاً في أن يتجه هؤلاء إلى تحديد جنسياتهم، والثانية: بعد التحرير حيث استخدمت المسمى

"مجهول الهوية"، وأخيراً استخدمت الحكومة مسمى "مقيم بصورة غير قانونية" في إشارة إلى عدم رغبة السلطة استمرار إقامة هؤلاء في البلاد". ويقضي التعريف الإشارة أن فئة "البدون" لا يمكن تمييزها عن بقية فئات المواطنين سواء في المظهر العام أو العادات أو السلوك، وبالتالي أصبح التمييز ضدها مسألة تثير حفيظة بقية المواطنين فضلاً عن الآخرين. وهذا ما يذهب إليه ناصر الخالدي بقوله: "إن الأصول الجغرافية لهذه الفئة من شريحة "البدون" لا تختلف عن الأصول الجغرافية للمواطنين الكويتيين اليوم، بل لا يختلف اثنان على أن المجتمع الكويتي خليط من قوميات وعرقيات متجانسة تماماً نزحت إلى المنطقة من الدول المحيطة والمجاورة".

٢/٧ - الوزن السكاني "للبدون":

يعترف الباحثون بصعوبة الحديث عن معلومات دقيقة حول تعداد "البدون" في دول الخليج العربي نتيجة للغموض الكبير الذي يحيط بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية وللغموض الذي يكتنف أحوالها، ويمكن للباحث أن يقع على تقديرات إحصائية عامة عن تعداد هذه الفئة وأماكن وجودهم. ويعد التغيرات والتضارب المستمر بين الإحصائيات الرسمية والتقديرية من الصعوبات الكبرى التي تواجه الباحث في أمر "البدون" فالأرقام تتغير وتتبدل من وقت لآخر أو في الوقت نفسه بين تصريحات المسؤولين في الدولة وبين مؤسسة وأخرى في الوقت نفسه والتاريخ الواحد ذاته.

تبين التقديرات غير الرسمية أن عدد أفراد هذه الفئة في الكويت قد بلغ حوالي ٣٥٠ ألف نسمة قبل الغزو. لقد أعلنت الدولة رسمياً في الخامس من إبريل ١٩٨٩ إحصاء بالأعداد الرسمية "للبدون" من واقع سجل الإحصائيات الرسمية، حيث أعلن وزير التخطيط بأن عدد سكان الكويت من الكويتيين وصل إلى أقل من ٢٨٪ من عدد السكان، وأن "البدون" كانوا يشكلون في هذه الأثناء ١١,٦٪ (تقريباً ٢٢٥ ألف نسمة) (النجار، ٢٠٠٨، ٢٥)، ثم انخفض تعدادهم إلى حوالي ١١٧ ألف أي بعد الغزو العراقي للكويت، ويعود الانخفاض إلى

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإجبار شريحة كبيرة من "البدون" على إخراج جنسياتهم الأصلية وتعديل أوضاعهم القانونية في بلدانهم، وقد أكرهت شريحة واسعة من أبناء هذه الفئة على مغادرة الكويت، ولم يكن في استطاعتهم العودة بعد التحرير مما اضطرهم للبقاء في دولهم الأصلية أو البقاء في بلاد قبلتهم كلاجئين (العنزي، ١٩٩٤، ١) وتبين التقديرات السكانية أن ٥٥٪ من الشريحة السكانية "البدون" تقع دون سن الخامسة عشرة، ويصل معدل الإعالة في عائلاتهم إلى ٧ أفراد في المتوسط، وتبلغ نسبة من هم دون التعليم المتوسط ٨٧٪ حالياً حيث ازدادت نسبة الأمية في صفوفهم بعد عام ١٩٩٠ (اليوسفي، ٢٠٠٤، ١٩). ويورد غانم النجار في هذا الخصوص أن عملية الفرز الإحصائي لفئة "البدون" لم تبدأ إلا من خلال أسئلة تقدم بها نواب في مجلس الأمة حيث جاء في رد وزير الداخلية على سؤال برلماني في ٩ نوفمبر ١٩٨٤ بأن عدد "البدون" يبلغ نحو ٢٠٠ ألف نسمة، كذلك جاء في تصريح لوزير التخطيط بجريدة آراب تايمز تاريخ ٨ أبريل ١٩٨٩ بأن عدد "البدون" يصل إلى ٢٢٥ ألف نسمة تقريبا. وقد أفادت البيانات الإحصائية لهيئة المعلومات المدنية أن عدد فئة "غير محددى الجنسية" وصل نحو (٢٢٠) ألف نسمة في يونيو ١٩٩٠. ويمكن العثور على بعض التقديرات التي تبث في الصحف عبر المقابلات مع المسؤولين حيث صرح الوكيل المساعد لشئون الجنسية والجوازات الشيخ أحمد النواف الصباح أن العدد الإجمالي لفئة "البدون" (بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٧) يبلغ ٩١٤٣٥. وعلى الرغم من التباين الواضح في المعطيات الإحصائية فإن التقدير الحالي "للبدون" الموجودين في داخل الكويت اليوم في حدود أقل من مئة ألف نسمة بقليل.

٣/٧ - الخصائص الاجتماعية السكانية "للبدون":

فرضت شروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تواترت على حياة "البدون" جملة من الأوضاع الإنسانية ورسمت نوعا من الخصوصية الاجتماعية السكانية لهذه الشريحة البشرية. ويمكن وفقاً لمعطيات الواقع

الاجتماعي تصنيف "البدون" في أدنى السلم الاجتماعي حيث ينتشر الفقر وتستشري ظاهرة الأمية وترتفع معدلات: الجريمة، والإدمان، والتطرف، والانحراف. فالمعاناة الإنسانية لهذه الفئة وحرمانها من حقوقها الاجتماعية لفترات زمنية طويلة أدت إلى تراكم سلبي كبير في الأوضاع الاجتماعية والإنسانية إلى حدّ وصل فيه كثير من الباحثين إلى القول بأن هذه الفئة بأوضاعها المزدرية والمأساوية أصبحت تشكل تهديداً أمنياً ينال المجتمع بكامله. ويخشى كثير من الباحثين والمفكرين من انتشار التطرف الأيديولوجي بين أبناء هذه الفئة حيث يمكن أن يشكلوا قطاعاً بشرياً يحرك نوازع القوى الأيديولوجية المتطرفة في الداخل وفي الخارج، ومن يراقب اليوم وسائل الإعلام سيجد كثيراً من الكتابات التي تصف الواقع الاجتماعي والحياتي لأبناء هذه الفئة.

ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع الحياتية قد أفرزت واقعا سكانيا يعبر جوهريا عن حالة الفقر والفاقة والعوز والامية حيث يتميز التكوين السكاني بقاعدة كبيرة من الصغار وبحجم كبير للأسرة، وهذا بدوره يزيد من الأوضاع السيئة للحياة الاجتماعية لأبناء هذه الفئة، وفي هذا السياق يورد غانم النجار صورة واضحة لأوضاع "البدون" السكانية ويحدد جملة من السمات السكانية أهمها (النجار، ٢٠٠٨):

- ١ - إن أكثرية فئة "عديمي الجنسية" من الأطفال الذين هم دون الخامسة عشرة ويمثلون نحو "٨٥٪ من العدد الإجمالي".
- ٢ - إن غالبية فئة "عديمي الجنسية" من الأميين وذوي التعليم المحدود جدا، حيث بلغت نسبة من هم دون التعليم المتوسط " ٨٧٪".
- ٣ - إن الأسرة لدى فئة "عديمي الجنسية" تتسم بكبر حجمها، حيث يصل معدل الإعالة فيها إلى "٧" أفراد في المتوسط، بينما لا يزيد عن "٥،٤" لدى الأسرة الكويتية، ولعله يمكن تقدير أهمية هذا الأمر فيما يشكله من أعباء اقتصادية وإرهاق للخدمات العامة في الحاضر والمستقبل.

٤ - إن غالبية هذه الفئة تنحصر في جنسيات معينة، إذ إن مشروع استكمال الوثائق الخاصة من غير محددتي الجنسية أدى إلى التثبيت من جنسيات (٢٧,٤٧٠) فرداً أي (١٢,٥%) من إجمالي الفئة، ولم تكن الحكومة قبل عام ١٩٨٩ قد أعلنت عن عدد محدد لفئة عديمي الجنسية، ويرجع أكثر من مرجع علمي كتب حول "البدون" إلى أن الحكومة كانت تفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة في هذا الشأن.

ويتضح عبر الصورة التي يقدمها النجار بأن التركيبة السكانية هي تركيبة إشكالية بطبيعتها حيث تتضمن جوانب إنسانية وأخلاقية أيضاً تجعل من معالجة هذه المشكلات صعبة ومعقدة على الصعيد الإنساني والأخلاقي أيضاً.

٤/٧ - جوهر المشكلة التي يواجهها "البدون"

مهما تكن الرواية التي تسوّق ويروج لها حول أصول "البدون" ووضعياتهم التاريخية والكيفيات التي اعتمدها في الوصول إلى بلدان الخليج، ومهما تكن الوضعيات السكانية والديمغرافية التي أدت إلى وجودهم، فإن مشكلة "البدون" تكمن في وجودهم في دول الخليج منذ ما قبل الاستقلال وما بعده بقليل، وقد شارك أفراد هذه الفئات في عملية التنمية والدفاع والبناء والأمن وشكلوا شرائح اجتماعية بنيوية في هذه البلدان. وقد شهدت أوضاعهم الاجتماعية تذبذباً كبيراً ما بين تشجيع الدول لوجودهم في البداية نظراً للحاجة إليهم في العملية التنموية وما بين التضييق عليهم في فترات زمنية ورفضهم كلياً في فترات أخرى، ولاسيما عندما استفحل أمرهم وبدأ شبح التجنيس يهدد التركيبة السكانية لبعض هذه البلدان مثل دولة الكويت حيث تضم أكبر شريحة سكانية من هذه الفئات المهمشة، والذين يشكلون تهديداً كبيراً للتركيبة السكانية وفقاً للرواية الرسمية.

ويكمن جوهر المشكلة في رأينا في التهاون منذ البداية في أمر هذه الفئة الهامشية من السكان، حيث أدى إهمال أوضاعها من قبل حكومات الدول

الخليجية في البداية إلى تفاقم كبير في دلالات وجودها السكاني والإنساني، فهذه الفئات تميّزت بعملية نمو سكاني مرتفع نسبياً عبر الزمن وأدى إهمال تجنيس الفئات الحقيقية المستحقة منها إلى استغلال هذه الوضعية من قبل المهاجرين الجدد الذين أعلنوا انتسابهم إلى هذه الفئة للاستفادة من امتيازات كانت قد تمتعت بها ولا سيما في المرحلة الأولى لاستقلال الدولة حيث اعترفت الدولة بوجودهم وشرعيتهم نظراً للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك. يقول علي عبد الفتاح الحاروني في هذا الصدد " استفحلت مشكلة "البدون" بسبب إهمال الحكومات الخليجية لها، خاصة مع الزيادة الطبيعية لأفراد الفئة، وهم من أبناء البادية والمناطق النائية الذي ينتشر بينهم تعدد الزوجات، علاوة على دخول بعض المتسللين ممن أخفوا جنسيتهم إلى دول الخليج سعياً وراء الحصول على جنسية خليجية تمنحهم حقوقاً وامتيازات كبيرة " (الحاروني، ٢٠٠٩).

وتتمثل الوضعية المعقدة "للبدون" في صيغة اجتماعية فريدة في تاريخ الفئات الهامشية في مختلف أنحاء العالم، فهم وفقاً للخطاب الرسمي ليسوا من أهل البلاد وليس لهم حقوقها، ووفقاً لذلك فإنهم محرومون من حقوق المواطنة ومن حقوق المقيمين الشرعيين في الوقت نفسه، ويزداد التعقيد عندما نعلم بأنه لا يمكن تصنيفهم كأجانب لأن الأجنبي كما يعرف في المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر، هو " أي فرد يقيم في دولة ما من غير أن يكون من رعاياها (المادة الثانية)، فالأجنبي وفقاً لهذه الصيغة لا تربطه بالدولة أية علاقة انتماء أو جذور تاريخية، ولا يسعى بالضرورة للحصول على جنسيتها، في حين أن فئة (البدون) هم من المقيمين لفترات طويلة على أراضي الدولة، وقد ولدوا وتعلموا وتوظفوا وارتبطوا بعلاقة نسب ومصاهرة مع أهالي تلك الدولة.

وتبلغ ذروة التعقيد في وضعية "البدون" أنهم لا يصنفون في فئة اللاجئين أيضاً حيث يعرف اللاجئ بأنه: "أي شخص يوجد خارج البلد الذي يحمل

جنسيته، وذلك لخوفه من التعرض للاضطهاد؛ بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معينة اجتماعية، أو بسبب آرائه السياسية، ولا يستطيع العودة إلى بلده أو لا يرغب في ذلك؛ كما أن "البدون" لا يحملون جنسية، ويعتبرون أن الدولة التي يقيمون بها هي موطنهم الأصيل وملاذهم الآمن. وعليه فإن الوضع المدني والقانوني "للبدون" يتفق تمامًا مع ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٤٥ والتي تعرف "عديم الجنسية" بأنه: "الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطنًا فيها بمقتضى تشريعها" (الهاورني). ويصف الوقيان هذه وضعية "البدون" في الكويت وصفاً دقيقاً بقوله " حالة عديمي الجنسية الذين يطلق عليهم الكويتيون "البدون Bidoun" تعتبر من الحالات النادرة في العالم التي لا تنطبق عليها المسميات الدارجة في عديد من البلدان، إذ لا يعتبر "البدون" في الكويت ممن يحملون جنسية دولة ما، أو وطنيون Nationale، كما أنهم ليسوا مواطنين Citoyens يتمتعون بكافة حقوقهم المدنية والسياسية في الدولة، وأيضاً ليسوا رعايا تابعين Sujet أسوة بشعوب المناطق والأقاليم الواقعة تحت مظلة الحماية أو الانتداب، وأخيراً لا يمكننا إطلاق مسمى الأجانب Etranger عليهم (وفقاً للإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذين يعيشون فيه، المعتمد من الأمم المتحدة والمؤرخ في ١٣ ديسمبر ١٩٨٥) الذي يعرف الأجنبي بأنه "أي فرد يوجد في دولة لا يكون من رعاياها" في المادة (٢)، فالأجنبي على الأغلب لا تربطه علاقة تاريخية واجتماعية وروحانية بالدولة التي يعيش عليها ولا يسعى للحصول على جنسيتها، في حين أن "البدون" هم من المقيمين لفترات طويلة على الأراضي الكويتية وظهر منهم الجيل الرابع وقد ولدوا وتعلموا وتوظفوا وارتبطوا بعلاقة نسب ومصاهرة مع الكويتيين (الوقيان، ٢٠٠٧). فقضية "البدون" قائمة في: البحرين، والامارات، وقطر، والسعودية، وعمان، والكويت، بدرجات متفاوتة، ولأسباب متباينة أيضاً. وبالتالي فإن ظروف "البدون" في كل من هذه البلدان تختلف عنها في البلد الآخر، ومن ثم فإن ما

يمنع من منح الجنسية "للبدون" في الكويت يختلف عما يمنع حكومة البحرين، أو السعودية، أو الإمارات من تحقيق ذلك (القدس العربي، ٢٠٠٧).

٥/٧ - اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو البدون:

تعرض الرأي العام الكويتي لعملية تضليل أيديولوجي وإعلامي مستمر عبر مراحل مختلفة من تطور هذه القضية. وقد تذبذب الرأي العام على إيقاعات النشاط الأيديولوجي المستمر حول هذه المسألة، فالرأي العام في الكويت كان وما زال أسير روايتين عن البدون: الرواية الرسمية التي تحاصرهم والرواية الحقوقية التي تحايبهم وتنتصر لهم، وبين هذه الرؤية وتلك غابت الرؤية الموضوعية العقلانية التي يمكنها أن تضع "البدون" في المكان الصحيح من المعادلة السياسية والاجتماعية، ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق تكثيف إعلامي مضاد وآخر مناصر لقضيتهم، وقد تضمن هذا الصراع الأيديولوجي فعاليات الدعاية والإعلام والإشاعة والإعلام المضاد.

استطاع "البدون" أن يمارسوا دورهم الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية الكويتية حيث يشكل "البدون" قوة انتخابية نتيجة لعلاقات القرابة والمصاهرة والانتساب إلى القبائل الكويتية، وقد أدرك النواب حقيقة هذا الأمر وبدءوا يوظفون قضية "البدون" انتخابياً فعملوا على إغداق الوعود الانتخابية بالمطالبة بحقوق "البدون" وضمان حصولهم على حقوق الجنسية والمواطنة. وقد لعب هذا الأمر دوراً كبيراً في التأثير على الرأي العام الكويتي، وإن كان "البدون" قد خذلوا في أكثر من مجلس برلماني حيث نكث النواب بوعودهم أو لم يستطيعوا الوفاء بما أعلنوه في حملاتهم الانتخابية، ومع ذلك فإن الممارسة الانتخابية نفسها وصداها الإعلامي قد تركت أثراً عميقاً في الرأي العام الكويتي الإيجابي نحو البدون، فعندما يسمع المواطن الكويتي أو يقرأ تصريحات النواب والسياسيين عن حقوق "البدون" ومطالبتهم بها؛ فهذا يؤصل لمشروعهم الحقوقي والإنساني في المجتمع والدولة ويشحنها بكثير من الطاقة الحيوية ويترك أثراً كبيراً إيجابياً في نفوس المواطنين الكويتيين.

وقد عزز هذا الأمر وجود نخبة من المثقفين والمفكرين الكويتيين الذين وقفوا مع "البدون" في محنتهم وتعاطفوا مع قضيتهم وأغرقوا الساحة الثقافية بخطاب ثقافي يطالب بإنصاف هذه الفئة الاجتماعية ومنحها حقوقها الاجتماعية دون تردد، وهذا بدوره أثر في معطيات الرأي العام الكويتي الذي بدأ يصعد إيجابيا في سلم المواقف الإيجابية من قضايا هذه الفئة الاجتماعية الهامشية.

ولكن هذا التصاعد وهذه المواقف لا يمكن الاستدلال عليها إلا من خلال الدراسات والاستطلاعات الميدانية التي تحكم على وجود رأي عام إيجابي أو سلبي تجاه "البدون" في الكويت.

ومن أجل تقصي هذا الواقع بأبعاده الميدانية الحقيقية يمكن الإشارة إلى نتائج مجموعة من الدراسات الاستطلاعات التي أجريت حول الحقوق الاجتماعية والإنسانية "للبدون" في الكويت.

لقد بينت الوقائع وجود مسافة فاصلة تتسع باستمرار بين السياسات الرسمية، ومواقف الرأي العام المحلي الكويتي، ففي الوقت الذي تنتهج فيه سياسات تضيق على عديمي الجنسية، نجد أن مواقف المجتمع الكويتي بدأت تأخذ طابعاً إيجابياً وتحتل أهمية خاصة على أجندة الأولويات العامة للمجتمع الكويتي، ففي أحد الاستطلاعات الميدانية أعلن أفراد العينة ضرورة "منح غير محددى الجنسية الحق في التعليم والعمل والرعاية الصحية والسفر وقيادة السيارات وحق توثيق الزواج واستخراج شهادات الميلاد"^(١).

الدراسات السابقة:

قلة نادرة من الدراسات التي باشرت مسألة "البدون" في الكويت وهي أكثر ندرة في دول الخليج العربي لأسباب تعود إلى الطابع السياسي الحساس

(١) هذه الاستطلاعات الصحفية قد تكون ذات دلالة وتحمل بعض المؤشرات حول الرأي العام في الكويت، ونحن لا نتبنى القيمة العلمية لهذه الاستطلاعات، بل نأخذها كمؤشرات واقعية يمكنها أن تلقي بعض الضوء دون التأكيد على قيمتها العلمية.

لهذه القضية. فكثير من الباحثين يرون أن البحث في هذه الظاهرة يشكل نوعاً من الدخول في المسالك الصعبة والوعرة، وفي الكويت يلاحظ أن الدراسات التي أجريت تأخذ طابعاً حقوقياً في الغالب الأعم أو طابعاً تاريخياً وصفيًا يقوم على وصف تجليات هذه الظاهرة بأبعادها التاريخية، وهناك كم كبير من المقالات والتحقيقات الصحفية التي تتبنى في الغالب تصورات أيديولوجية واضحة وتحمل في ذاتها النزعة إلى الإثارة المفرطة بمعطياتها الذاتية والانفعالية، فهي تكون دائماً من قبيل الانتصار لحقوق الإنسان والتعاطف مع أبناء البدون.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى الدراسة الميدانية الهامة التي أجراها البغدادي والمدير يس حول اتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، وهي دراسة طبقت على ٣٠٠٠ من أبناء المجتمع الكويتي في الديوانيات وكانت نسبة الحاصلين على شهادات عليا ٧٢,٦٪ من أفراد العينة، عام ١٩٩٣. لقد بينت هذه الدراسة أن ٤٥٪ يؤيدون تجنيس "البدون" بينما عارض هذا الأمر ٥٨٪ من أفراد العينة (بغدادي والمدير يس، ١٩٩٣).

وتعد دراسة العنزي حول "البدون" في الكويت (العنزي، ١٩٩٤، ٦) من أكثر الدراسات أهمية في الجوانب الحقوقية لمسألة "البدون" في الكويت. حيث يتناول العنزي هذه المسألة حقوقياً بتفاصيلها، وتعد هذه الدراسة وثيقة حقوقية مرجعية لأوضاع "البدون" في الكويت حيث يتناول مختلف الصيغ والتجليات الحقوقية لوجودهم في الماضي والحاضر واحتمالات المستقبل، كما أن العنزي تناول بعض الجوانب السياسية الحقوقية لهذه المسألة حيث يقول في هذا الصدد: "إن فكرة "البدون" تثير قلق السلطة في الكويت، وذلك لاضطرارها لأن ترتب لهم وضعاً قانونياً خاصاً تستلزمه ضرورة احترام حقوق الإنسان في ظل التوجه العالمي الحديث لاحترام حقوق الإنسان" (العنزي، ١٩٩٤، ٦).

وتعد دراسة فارس الوقيان حول عديمي الجنسية في الكويت من أكثر الدراسات التي أجريت على "البدون" في الكويت شمولاً ودقة وموضوعية (الوقيان، ٢٠٠٧). وتشكل هذه الدراسة مرآة اجتماعية وحقوقية وسياسية لأوضاع "البدون" في الكويت نشأة وتطوراً، حيث يتناول الوقيان مختلف القضايا

الأساسية التي تتعلق بأوضاع "البدون" ويقدم مجموعة من التوصيات والاستنتاجات الموضوعية. وفي سياق دراسته هذه، يميز الوقيان بين ثلاثة مراحل في تطور مسألة "البدون" أطلق على المرحلة الأولى مرحلة الاعتراف والاندماج بالمجتمع الكويتي، وهي الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٨٦ حيث كان "البدون" يتمتعون بحقوق مدنية وإنسانية، ثم أطلق على المرحلة الثانية التي تبدأ من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٩١ مرحلة الرفض ١٩٨٧، حيث حرم "البدون" من كل الحقوق والتسهيلات التي كانوا يتمتعون بها. ويطلق على المرحلة الثالثة مرحلة الاتهام حيث وجهت أصابع الاتهام ضد هذه الفئة وبدأت سلسلة من المضايقات الإدارية التي أجبرت عددا كبيرا منهم على مغادرة الكويت. ويبين الوقيان أن مجموعة من العوامل السياسية الخارجية والداخلية قد ساهمت في توليد هذه الوضعية الراضية لحقوق "البدون" في الكويت. ويبين الوقيان في دراسته بأن تقاعس السلطة التنفيذية والتشريعية في حل مشكلة "البدون" بشكل جذري وسريع ينذر بأزمة اجتماعية تضر بأمن البلد واستقراره، حيث تشير تداعيات هذه القضية إلى ارتفاع معدلات: الجريمة، والتسول، والجهل، والأمية، والعنف، وأزمة الهوية، ومضاعفة معاناة المعاقين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى "البدون" وزيادة مشاكل الاكتئاب والاضطهاد النفسي والأمراض النفسية ونتائجها الكارثية؛ لذا يجب على المجتمع المدني وجماعات الضغط وجمعيات النفع العام الضغط على السلطتين التنفيذية والتشريعية باتجاه الحل الجذري والعادل لهذه القضية الشائكة من خلال:

١ - إعطاء "البدون" حقوقهم المدنية والإنسانية كاملة: حق العلاج، والتعليم، والوظيفة، والزواج، ورخصة القيادة، وإصدار وثائق رسمية.. وغيرها ومنح الجنسية لمستحقيها.

٢ - إعطاء المرأة الكويتية حق منح جنسيتها لأبنائها وزوجها أسوة بالرجل.

٣ - إلغاء الفقرة الخامسة من المادة لقانون إنشاء دائرة المنازعات الإدارية (رقم ٢٠ لعام ١٩٨١) التي منعت اللجوء إلى القضاء لإثبات الأحقية في

الجنسية (تحت مبرر حماية السيادة)، وجعل القضاء يفصل في قضايا الجنسية.

٤ - تشريع قوانين واضحة لوضع معايير منح الجنسية بحيث تؤخذ في الاعتبار مصالح الدولة ومفاهيم المواطنة والإنسانية والتنمية المستدامة، كاستقطاب الكفاءات، ومن لهم الأحقية في اكتساب الجنسية، وممن قدم خدمات جليلة، وغيرها من المعايير.

٥ - تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية كاتفاقية عديمي الجنسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومكافحة التمييز ضد المرأة وإعلان حقوق الطفل (الوقيان، ٢٠٠٧).

ومن الدراسات المميزة التي أجريت حول أوضاع "البدون" يشار إلى دراسة النجار في الكويت (النجار، ٢٠٠٨) حيث يقدم في دراسته الوصفية هذه صورة تتميز بالوضوح عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والحقوقية في الكويت، ويبين أن هذه المشكلة من أكثر المشكلات تعقيداً وتمرداً في المجتمع الكويتي، ويوضح في سياق دراسته هذه أن تفاقم هذه المشكلة يعود إلى أصول تاريخية تتعلق بتعقيدات الإجراءات السياسية التي تناولت أوضاعهم منذ نصف قرن من الزمن، وأشار النجار إلى الأوضاع الحقوقية لهذه الفئة والجهود التي تبذلها المنظمات الحقوقية في الكويت وجدواها للدفاع عن حقوق هذه الفئة والمطالبة بإيجاد الحلول السياسية المناسبة لها، كما تناول مختلف التطورات السياسية والحقوقية التي شهدتها فئة "البدون" في مختلف المراحل التاريخية منذ الاستقلال حتى المرحلة الراهنة.

وتجدر الإشارة إلى الدراستين الاستطلاعتين المهمتين اللتين أجريتا بتوجيه من إدارة البحوث في مجلس الأمة الكويتي في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ حول أولويات الناخب الكويتي في مجلس الأمة.

أجريت الدراسة الأولى عام ٢٠٠٨، وهي من أهم الدراسات الاستطلاعية البرلمانية الحديثة التي أجريت في الكويت، اعتمدت هذه الدراسة عينة ممثلة

للمجتمع الكويتي بمختلف دوائره الانتخابية وذلك لاستكشاف اتجاهات الناخب الكويتي نحو القضايا السياسية والاجتماعية في الكويت، وقد أجري هذا الاستطلاع قبل أيام قليلة من بدء العملية الانتخابية في الكويت لاختيار مجلس برلماني جديد، وهدف إلى استكشاف أولويات المواطن الكويتي في القضايا الحيوية للمجتمع الكويتي المعاصر، وبينت الدراسة نسقا من الأولويات الأساسية بلغت ٢٧ أولوية احتلت فيها مسألة "البدون" المرتبة الثامنة وحظيت ب ١٢,٨% من أصوات الناخبين الكويتيين، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها المواطن الكويتي لمسألة "البدون" في المجتمع. (السعيد وآخرون، ٢٠٠٨).

أما الدراسة الثانية فقد أجريت في عام ٢٠٠٩ وذلك للتعرف على آراء الناخبين حول مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية في الكويت ومن أجل مقارنة هذه النتائج باستطلاعات عام ٢٠٠٨ (أي معطيات الدراسة السابقة) (إدارة البحوث في مجلس الأمة، ٢٠٠٧). أجريت هذه الدراسة على عينة ممثلة للمجتمع الكويتي بمختلف دوائره الانتخابية وقد بلغ عدد أفراد العينة ١٩٢٤ ناخبا وناخبة كويتية، وقد أجري الاستطلاع أيضاً قبل أيام من انتخاب المجلس الجديد بعد أن تم حلّ المجلس القديم بقرار أميري. وقد استخدم الباحثون المنهجية ذاتها في استطلاع ٢٠٠٨، وقد بينت نتائج الاستطلاع وجود تغيرات طفيفة جداً بالمقارنة مع استطلاع ٢٠٠٨. وقد بيّن التقرير النهائي للدراسة أن قضية "البدون" قد تقدمت مرتبة واحدة لتحتل المرتبة السابعة في سلم أولويات واهتمامات أفراد العينة وارتفعت النسبة المئوية لهذا الاهتمام من ١٢,٨% إلى ١٥,٨% وتقدمت قضية "البدون" على قضايا التنمية والمرأة وقضايا الشباب والمرور. وهذه الدراسة كما هي سابقتها تدل على موقع مركزي وخطير لمسألة "البدون" في المجتمع الكويتي حيث تحتل مكاناً مهماً في سلم أولويات الحياة السياسية في المجتمع الكويتي المعاصر.

ومما هو جدير بالاهتمام أن قضية "البدون" ما زالت قضية أساسية في مجلس الأمة الكويتي، حيث يأخذ الجدل مداه حول هذه القضية في مختلف

المراحل، وتبرز المشادات الدورية البرلمانية بين النواب والنواب من جهة، وبين النواب والحكومة من جهة أخرى في جدل سياسي وفكري وبرلماني لا يتوقف حول أوضاع هذه الفئة ومستقبلها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن الدراسات الجارية حول موضوع "البدون" قليلة جداً بالمقارنة مع أهمية هذه الظاهرة وخطورتها النوعية، لقد بدأت مسألة البدون في الظهور منذ مطلع الستينات ومع بداية الاستقلال الوطني، وكان يفترض بالبحوث أن تنبه إلى خطر هذه الظاهرة منذ زمن بعيد، ويلاحظ في هذا السياق أن الدراسات الجارية تتسم بالطابع الحقوقي، وتأخذ صورة استطلاعات عامة فرضتها طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية في الكويت، ويلاحظ في هذا الخصوص أن مشكلة "البدون" فرضت نفسها في استطلاع الأولويات التي أجرتها إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة، ووفقاً لهذه المعايير المنهجية يمكن القول بأن الدراسة الحالية على طلاب جامعة الكويت حول "البدون" هي الدراسة السوسولوجية الوحيدة حتى الآن (على حد علمنا) التي تناولت أبعاد هذه القضية سوسولوجياً ووفقاً لمنهجية علمية بحثية، ومهما يكن الأمر فإن هذه الدراسات استطاعت على قلتها أن تثير قضية "البدون" أكاديمياً وأن ترسم ملامح هذه القضية سياسياً وقانونياً.

ويمكن القول في هذا السياق أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة بوصفها دراسة سوسولوجية اجتماعية تعتمد منهج علم الاجتماع وأدواته في تقصي هذه الظاهرة بينما كانت الدراسات التي أجريت دراسات ذات طابع صحفي وسياسي وإعلامي، وهي في هذا السياق تحاول توخي الموضوعية وتريد أن تنأى عن وضعية الصراع الإيديولوجي القائم حول هذه القضية حيث تعمل على تقديم رؤية موضوعية لمختلف تجليات هذه الظاهرة بعيداً عن مناطق التوتر والجدل في هذه القضية، وتختلف هذه الدراسة عن

سابقاتها بأنها تناولت هذه الظاهرة وللمرة الأولى من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت، كما تفردت بدراسة تأثير العوامل الاجتماعية والتربوية المؤثرة في آراء أفراد العينة حول هذه الظاهرة.

منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يمكن من تقديم وصف شامل وتشخيص دقيق لقضية البدون، ويعد هذا المنهج مناسباً جداً في مجال الدراسات الإنسانية، لاسيما أنه يستخدم للكشف عن آراء الناس واتجاهاتهم إزاء موقف معين، كما يستخدم أيضاً للوقوف على قضية محددة تتعلق بجماعة أو فئة معينة، ويمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم؛ لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميّاً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (ملحم، ٢٠٠٠، ٣٢٤). كما يعرف المنهج الوصفي، "بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث" (الرشيدي، ٢٠٠٠، ٥٩).

ووفقاً لطبيعة الدراسة وهدفها فإن المنهج الوصفي المسحي سوف يكون أنسب المناهج البحثية لدراسة مواقف الطلاب من قضية "البدون" حيث يبرز في الأوصاف الدقيقة للقضية المراد دراستها في ظل الظروف القائمة، هذا وتقدم البحوث الوصفية المسحية غرضاً نافعاً يتطلب جمع الحقائق المتعلقة بالقضية لمعرفة الأمور المهمة ومحاولة ترتيبها داخل أطر معقدة من العلاقات تكشف عن نظريات وقوانين علمية مهمة. وأهم ما يميز الدراسات الوصفية هو أنها تقوم بتجميع المعرفة التي تمكن الباحث من عمل تنبؤات تكون أكثر دقة مما تسمح به الصدفة وحدها (فان ديلين، ١٩٩٦).

أداة الدراسة:

تم تصميم أداة الدراسة بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا الميدان، واستنادا إلى الجدول الدائر حول هذه المسألة في المجتمع إعلاميا وسياسيا. وقد تضمنت الاستبانة ستة أسئلة لقياس آراء طلبة الجامعة حول فئة "البدون" أو غير محددتي الجنسية، وقد صممت هذه الأسئلة بطريقة تلبي حاجتين معرفيتين فهي من جهة تمكنا من معرفة آراء الطلاب بصورة عامة من حيث الموافقة أو الرفض، وهي من جهة ثانية تمكنا من التعرف على شدة الاتجاه نحو موضوع البند أو السؤال. وهذا يعني أن السؤال وفقاً لهذه الطريقة يُمكننا من اختبار النتائج الإحصائية كفيها وكما، كما يمكن من استخراج المضامين السوسولوجية والتأسيس لمنهجية المقارنة الدقيقة بين معطيات الدراسة ونتائجها.

١/١١ - صدق الأداة:

الصدق الظاهري:

حُكمت الأداة من قبل ستة من أساتذة كلية الآداب قسم العلوم الاجتماعية وكلية التربية الذين أبدوا رأيهم في مدى قدرة الأداة على قياس الأغراض التي تهدف إلى قياسها ومن ثم في مدى وضوح البنود والعبارات، ومن ثم، تم تطبيق الاستبانة على عينة تجريبية من الطلاب بلغت ثلاثين طالباً وطالبة، وذلك لقياس مدى وضوح البنود والصعوبات التي يمكن للمستجوبين أن يواجهوها، وقد تم تعديل بنود الاستبانة وفقاً للملاحظات المحكمين من جهة ولملاحظات العينة التجريبية من جهة أخرى.

صدق المحتوى:

ومن ثم تم حساب صدق المحتوى Content Validity وفقاً لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي لل فقرات وأخذ بعين الاعتبار درجة الارتباط بين جوانب المقياس، وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط بين

مختلف العبارات دال في جميع البنود وفي مستوى دلالة ٠,٠٠ وهذا يدل على درجة عالية من الصدق الداخلي. وقد تبين أيضاً وجود ترابط كبير بين جوانب المقياس كما هو مبين في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

مصفوفة الارتباط بين بنود الأداة

٦	٥	٤	٣	٢	١	
					١	يشكل البدون خطراً على وحدة البلاد وهويتها
				١	(٥٥), ٢٨٠-	٢ يجب منح البدون مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية
			١	(٥٥), ٥٣٢	(٥٥), ٣٢٥-	٣ أفضل منح البدون الجنسية الكويتية دون تردد
		١	(٥٥), ٣١٩-	(٥٥), ٣٢٦-	(٥٥), ٥٩٧	٤ يجب إبعاد البدون من البلاد حرصاً على سلامة البلاد
	١	(٥٥), ٣٦٧-	(٥٥), ٦٦٥	(٥٥), ٥٥٤	(٥٥), ٣٥٥-	٥ يجب تحقيق المساواة بين البدون والكويتيين
١	(٥٥), ٧٤٢	(٥٥), ٣٥٠-	(٥٥), ٧٤٣	(٥٥), ٥٥٦	(٥٥), ٣١٨-	٦ منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية

٢/١١ - ثبات الأداة:

تم توظيف طريقتين لحساب ثبات الأداة:

أولاً: تم حساب معامل الثبات وفقاً لمعادلة ألفا كرونباخ Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعاً لحساب الثبات (الحارثي، ١٩٩٢، ٢٢٥). ويعرف معامل الثبات: ألفا = $\frac{1-n}{n}$ (١-١) مجمع ٢/٢٤) وقد بلغ معامل الثبات للأداة ٠,٩٠ وهذه النتيجة من أعلى النتائج التي تشير إلى معامل ثبات عال مناسب.

ثانياً: ومن ثم تم حساب الثبات وفقاً لمنهجية التجزئة النصفية - Split Half، وتنطلق هذه المنهجية من تقسيم مفردات المقياس إلى نصفين ومن ثم

إجراء قياس معامل الارتباط بينهما، وقد تم تقسيم المفردات إلى مجموعتين إحداهما تتوافق مع الأرقام الفردية والثانية مع الأرقام الزوجية، ومن هذا المنطلق تم حساب معامل الارتباط بين بنود النصف الأول والثاني للمقياس حيث بلغ معامل الارتباط وفقاً لمعادلة سبيرمان براون ٠,٨٥، وهذا يمثل ارتباطاً عالياً يدل على ثبات الأداة المستخدمة بدرجة عالية.

٣/١١ - الأساليب الإحصائية:

تمّ توظيف الاختبارات الإحصائية التالية:

- اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق الإحصائية بين المتغيرات المتعددة.
- اختبار "شيفيه" لقياس التأثير البعدي لمتغيرات الدراسة.
- الاختبار التائي لقياس دلالة الفروق الإحصائية الثنائية بين المتغيرات الثنائية.
- النسب المئوية لتقديم تصورات واضحة عن إجابات أفراد العينة.

عينة الدراسة:

يمثل طلاب جامعة الكويت المجتمع الإحصائي للعينة المسحوبة، وقد بلغ عدد الطلاب الجامعة ١٩٧٨٩ وفقاً لإحصائيات العام الدراسي الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧^(٢).

قام الباحثان بتوزيع ألف استبانة على الطلاب، واستطاعا في النهاية الحصول على ٤٩٩ استبانة صالحة للتفريغ، حيث كانت نسبة السحب من المجتمع الإحصائي ٢,٥٪ وهي مواتية لأغراض دراستنا الحالية، وقد سحبت بطريقة ميدانية لصعوبة الحصول على عينة عشوائية ممثلة في الجامعة، وقد روعي فيها أن تشمل نسباً متكافئة نسبياً من الذكور والإناث، ومن طلاب الكليات العلمية

(٢) إحصائيات قطاع التخطيط، مكتب نائب مدير الجامعة للتخطيط، ٢٠٠٦/٢٠٠٧. انظر موقع جامعة الكويت: مكتب نائب مدير جامعة الكويت للتخطيط:

<http://www.planning.kuniv.edu.kw/short06.htm>

والكليات النظرية، حيث بلغت نسبة الذكور في العينة المسحوبة ٤٥,٧٪ مقابل ٥٤,٣٪ للإناث. وبلغت نسبة طلاب التخصصات العلمية (من كليتي الطب والعلوم والهندسة) ٢٧,٥٪ مقابل ٧٢,٥٪ للكليات النظرية (من كليتي الآداب والتربية والشريعة). والجدول رقم (٢) يقدم صورة إحصائية واضحة لخصائص العينة.

جدول رقم (٢)

توزع افراد العينة وفقاً لمتغيرات الجنس والمحافظة والاختصاص والكلية

المتغير الرئيس	المتغير الفرعي	عدد	%
الجنس	ذكور	٢٢٦	٤٥,٧
	إناث	٢٦٩	٥٤,٣
الاختصاص	علوم إنسانية	٣٦٢	٧٢,٥
	علوم تطبيقية	١٣٧	٢٧,٥
الانتماء	بدو	٢٧٩	٥٧,٨
	حضر	٢٠٤	٤٢,٢
المحافظة	العاصمة	١٠٠	٢٠,١
	حولي	٦٧	١٣,٥
	الفروانية	١٠١	٢٠,٣
	الجهراء	٧٠	١٤,١
	الأحمدي	٩٠	١٨,١
	مبارك الكبير	٦٩	١٣,٩
الكلية	التربية	٢٥٤	٥٠,٩
	الآداب	٧٥	١٥,٠
	الشريعة	٣٣	٦,٦
	علوم	٦٢	١٢,٤
	طب وهندسة	٧٥	١٥,٠
	مجموع	٤٩٩	١٠٠,٠

يبين الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة العلوم الإنسانية بالنسبة للعلوم التطبيقية وهذا يعود جزئياً إلى ارتفاع عدد طلاب العلوم الإنسانية في الجامعة بالقياس إلى طلاب العلوم التطبيقية حيث بلغت نسبة طلاب العلوم الإنسانية في المجتمع الأصلي إلى ٦٣,٥٪ مقابل ٣٦,٤٪. كما يعود ذلك إلى تجاوب طلاب العلوم الإنسانية مع استبانة الدراسة بدرجة أكبر من العلوم التطبيقية.

ويعود ارتفاع عدد طلاب كلية التربية إلى ارتفاع عددهم في المجتمع الإحصائي، فكلية التربية هي أكبر الكليات من حيث عدد الطلاب حيث بلغت نسبتهم ١٥,٦٣٪ من طلاب الجامعة. كما يعود ارتفاع نسبتهم في العينة لأن كلية التربية تشكل مجاًلاً حيوياً بالنسبة للباحثين، حيث يقومون بالتدريس في الكلية، وهذا مكنهما من الحصول على عدد أكبر من المتطوعين.

نتائج الدراسة:

١/١٣ - هل يشكل "البدون" خطراً على وحدة البلاد وهويتها؟

تتضمن الأدبيات التي كتبت عن "البدون" إشارات واضحة إلى التهديد الأمني والسياسي الذي يفرضه حضور "البدون" المكثف في الكويت، فكثير من السياسيين وبعض المفكرين يعلنون أن "البدون" يشكلون تهديداً أمنياً على وحدة البلاد وأمنها، ويأخذ هذا التهديد صيغاً متعددة ومختلفة أبرزها يتمثل في الخطر الذي يمثله "البدون" على التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي، والخطر الناجم عن الولاءات الخارجية لأبناء هذه الفئة، ومن ثم الخطر الذي يتمثل في الواقع المزري لهذه الفئة حيث تنتشر الأمية والجريمة والمخدرات، ومما لا شك فيه أن هذه الإشارات والتلميحيات كثيراً ما تعبر عن توجهات أيديولوجية رافضة لوجود "البدون" في البلاد، وقد اسست هذه المخاطر الأمنية لرؤية مضادة تطالب بتجنيس "البدون" ومنحهم الحقوق المدنية والاجتماعية، وذلك لدرء الأخطار التي تهدد وحدة البلاد وأمنها لأن تهديد "البدون" الأمني ناجم عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتردي أحوالهم الحقوقية وبالتالي فإن

التوطين والحقوق لهذه الفئة ستشكل ضرورة حيوية لتحويل الخطر إلى أمن والخوف إلى طمأنينة واستقرار.

واتطلاقاً من هذا التوجه صمم سؤالنا للكشف عن مواقف الطلاب الجامعيين من هذه الفئة فيما يتعلق بالخطر الأمني على وحدة البلاد وأمنها، وقد نص السؤال الكاشف عن لموقف الطلاب من الوضع الأمني لهذه الفئة بوصفها تهديداً على التالي: يشكل "البدون" خطراً على وحدة البلاد وهويتها؟ ويترتب على المستجوبين والمستفتين من الطلاب تقديم رأي يتدرج في خمسة مستويات بين موافق جداً، ومعارض جداً. ومن أجل تصنيف إجابات الطلاب حول هذه السؤال صمم الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

موقف الطلاب من الخطر الأمني للبدون

نص البند		موافق	معارض	مجموع
هل يشكل "البدون" خطراً على وحدة البلاد وهويتها؟	عدد	٢٦٥	٢٢١	٤٨٦
	%	٥٤,٥	٤٥,٥	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) تباين في آراء الطلاب فيما يتعلق بمسألة التهديد الأمني للبدون على وحدة البلاد والهوية، ويعود هذا التباين برأي الباحثين إلى تأثير الدعاية الإعلامية والأيديولوجية التي تقودها قوى سياسية متباينة حول هذا الموضوع. ومع ذلك يلاحظ من الجدول أن آراء الطلاب سلبية في هذا المستوى حيث بلغت نسبة الطلاب الذين يرون بأن "البدون" يشكلون تهديداً بلغت ٥٤,٥% مقابل ٤٥% للطلاب الذين لا يرون في "البدون" أي تهديد أمني ووطني محتمل.

٢/١٣ - إبعاد "البدون" وإقصاؤهم:

إذا كان "البدون" يشكلون خطراً على وحدة البلاد وهويتها كما أعلنت أكثرية الطلاب في العينة المدروسة، فهل يجب بناء على ذلك إبعاد "البدون"

وإقصائهم عن البلاد؟ هذا السؤال الثاني الذي تمّ توجيهه إلى أفراد العينة. وقد نظمت إجابات الطلاب في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

موقف الطلاب من فكرة إبعاد "البدون"

نص البند		موافق	معارض	مجموع
يجب إبعاد "البدون" من البلاد حرصاً على سلامة البلاد	عدد	١٧٧	٣٠٥	٤٨٢
	%	٣٦,٧	٦٣,٣	١٠٠

لقد شهدت الكويت بعض الآراء الراديكالية حول إبعاد فئة "البدون" عن البلاد بصورة نهائية لدرء خطرهم المفترض، ولكن يبدو لنا أن أكثرية أبناء الكويت يرفضون هذا الحل الراديكالي فأغلب اطلاب ووفقاً لنسبة عالية جداً يرفضون هذا التوجه: ٦٣,٣% يرفضون فكرة الإبعاد وبالمقابل هناك ٣٦,٧% يوافقون على هذا الرأي المتطرف، ومن الضرورة بمكان الإشارة هنا إلى أن شريحة كبيرة قد تأثرت بأيدولوجيا الإبعاد والإقصاء التي تبدو غير مقبولة في المستويات الحقوقية العالمية، وغير ممكنة وفقاً لمعطيات التاريخ الاجتماعي لهذه الفئة في داخل البلاد، وفي كل الأحوال يجب ألا يستهان بشريحة الراضين للبدون في البلاد فهم يشكلون قوة رأي عام مؤثرة وداعمة لعملية رفض "البدون" كلياً.

٣/١٣ - الحقوق الاجتماعية والمدنية للبدون:

لقد بيّنا في الإطار النظري وجود توجه كبير في المجتمع الكويتي لمنح "البدون" مزيداً من الحقوق الاجتماعية، ويكاد يجمع الكويتيون اليوم على ضرورة منح الحقوق الاجتماعية والمدنية للبدون، ومن المعلوم أن هذا الإجماع الكبير قد لا يستمد طاقته من مبادئ حقوق الإنسان الوضعية، ولكن قد يأتي تعبيراً عن القيمة الأخلاقية الدينية للحق والطابع الإنساني للدين الإسلامي الحنيف، فالإنسان في الكويت يتسم بطابعه الإسلامي المتدين، وهذا يملي عليه أن يرى الأشياء بصورة إيجابية عندما يتعلق بالحق وهذا يفسر لنا قبول

٨٦,٨٪ من الطلاب لفكرة إعطاء الحقوق أو مزيد من الحقوق الاجتماعية والمدنية للبدون كما يتبن في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

موقف الطلاب من الحقوق الاجتماعية والمدنية للبدون

نص البند		موافق	معارض	مجموع
يجب منح "البدون" مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية	عدد	٤٢٢	٦٤	٤٨٦
	%	٨٦,٨	١٣,٢	١٠٠

٤/١٣ - المساواة بين "البدون" والمواطنين الكويتيين:

إذا كان الطلاب يكادون يجمعون على ضرورة منح الحقوق الاجتماعية والمدنية للبدون فألى أي حد يمكنهم قبول مبدأ المساواة بينهم وبين البدون، وهذا هو السؤال الرابع الذي طرحناه على الطلاب أفراد العينة وقد نظمنا المعطيات الإحصائية لهذا السؤال في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

موقف الطلاب من فكرة المساواة بين "البدون" والكويتيين

نص البند		موافق	معارض	مجموع
يجب تحقيق المساواة بين "البدون" والكويتيين	عدد	٣٢٩	١٥٦	٤٨٥
	%	٦٧,٨	٣٢,٢	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أن نسبة كبيرة جداً من الطلاب ٦٧,٨٪ يوافقون على مبدأ المساواة بين الكويتيين والبدون، ويرفض كما هو مبين في الجدول هذا المبدأ ٣٢,٢٪ من أفراد العينة. وهذا يعني أن هذه النسبة تدل على معطيات إيجابية تجاه "البدون" في الكويت.

٥/١٣ - منح الجنسية للبدون:

إذا كان الطلاب يؤكدون في أغلبيتهم الكبيرة على أهمية المساواة بين

الكويتي والبدون، فهل يوافقون على مبدأ الجنسية؟ وهذا هو السؤال الخامس الذي طرحناه على أفراد العينة. وقد نظمنا المعطيات في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

موقف الطلاب من منح الجنسية للبدون

نص البند		موافق	معارض	مجموع
أفضل منح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد	عدد	٣٢٢	١٦١	٤٨٣
	%	٦٦,٧	٣٣,٣	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن الطلاب يوافقون على مبدأ تجنيس "البدون" بنسبة كبيرة لا تقل كثيرا عن قبولهم لمبدأ المساواة في الجدول السابق: وافق ٦٦,٧٪ من الطلاب على منح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد بينما رفض هذه الفكرة ٣٣,٣٪. وهذا مؤشر إيجابي كبير على قبول الرأي العام الجامعي للبدون كمواطنين في الدولة.

٦/١٣ - منح الجنسية وتعزيز الوحدة الوطنية:

هل يؤدي منح الجنسية إلى تعزيز الوحدة الوطنية؟ لقد أعلن ٦٥,٨٪ من الطلاب في الجدول رقم (٨) على العلاقة الإيجابية بين منح الجنسية والوحدة الوطنية، فمنح الجنسية يعزز الوحدة الوطنية وقد يكون هذا الأمر تفسيرا لقبول الطلاب مبدأ الجنسية في السؤال السابق، وهذا يعني أن الخطر الأمني للبدون قد يتوقف عند حدود منح الجنسية حيث تبتعد مخاطر التهديد على الهوية الوطنية ووحدة البلاد.

جدول رقم (٨)

هل يؤدي منح الجنسية للبدون إلى تعزيز الوحدة الوطنية

نص البند		موافق	معارض	مجموع
منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية	عدد	٣١٩	١٦٦	٤٨٥
	%	٦٥,٨	٣٤,٢	١٠٠

٧/١٣ - تأثير المتغيرات المستقلة:

نسق من التساؤلات المنهجية يطرح نفسه في سياق الدراسة عن تأثير متغيرات الجنس والاختصاص ومتغير البدو والحضر والاختصاص العلمي في مواقف الطلاب من فئة البدون، والسؤال المنهجي يكمن في مدى تغاير مواقف الطلاب من هذه الفئة بتغاير جنسهم واختصاصهم ومتغير كونهم بدواً أم حضراً، وتأخذ هذه المسألة صورتها الإحصائية في الصيغة التالية: هل هناك من فروق ذات دلالة إحصائية بين مواقف أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الجنس والاختصاص والكلية ومتغير البدو والحضر؟

١/٨/١٣ - تأثير متغير الجنس:

هل هناك من أثر دال إحصائياً لمتغير الجنس في مواقف الطلاب من "البدون"؟ من أجل الإجابة عن هذا التساؤل تم إجراء الاختبار الإحصائي التائي T-Test لدلالة الفروق الإحصائية، وتم وضع النتائج في الجدول رقم (٩)، وتجدر الإشارة أن عدد الذكور قد بلغ ٤٥,٧٪ مقابل ٥٤,٣٪ في عينة الدراسة.

جدول رقم (٩)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون" وفقاً لمتغير الجنس

البند	الجنس	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig.2- (tailed)	الدلالة الإحصائية
١	ذكور	٢١٧	١,٤٧٩٣	,٩٩٢	٤٨٠	,٣٢١	غير دالة
	إناث	٢٦٥	١,٤٣٤٠				
٢	ذكور	٢١٨	١,١٢٣٩	,٥٢٤	٤٨٠	,٦٠١	غير دالة
	إناث	٢٦٤	١,١٤٠٢				
٣	ذكور	٢١٧	١,٢٩٩٥	١,٣٧٠	٤٧٧	,١٧١	غير دالة
	إناث	٢٦٢	١,٣٥٨٨				
٤	ذكور	٢١٧	١,٦٣٥٩	٠,٨٥	٤٧٦	,٩٣٢	غير دالة
	إناث	٢٦١	١,٦٣٢٢				
٥	ذكور	٢١٨	١,٢٥٦٩	٢,٦٣٨	٤٧٩	,٠٠٩	دالة
	إناث	٢٦٣	١,٣٦٨٨				
٦	ذكور	٢١٨	١,٢٨٤٤	٢,٣٩١	٤٧٩	,٠١٧	دالة
	إناث	٢٦٣	١,٣٨٧٨				

يتضح من خلال الجدول رقم (٩) أن متغير الجنس قد فرض حضوره وتأثيره في البند الخامس: تحقيق المساواة بين "البدون" والكويتيين وفي البند السادس: منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية. بلغت القيمة التائية ٢,٦٣٨ في البند الخامس و ٢,٣٩١ في البند السادس وهذه القيمة دالة إحصائياً لأنها أكبر من القيمة الجدولية للدلالة الإحصائية في مستوى ٠,٠٥ وفي درجة حرية ٤٧٩. وهذا يعني بأنه توجد فروق دالة إحصائياً بين الجنسيتين، في موقفهما من العبارتين الخامسة والسادسة.

والسؤال الآن يتمركز طبيعة التأثير واتجاهه أو اتجاه الفروق الإحصائية الملاحظة بين الجنسيتين، ومن أجل الإحابة عن هذا الأمر، وبالعودة إلى الجدول رقم (٩) يتبين لنا أن متوسطات الإناث أكبر من متوسطات الذكور: ١,٢٥٦٩ للذكور مقابل ١,٣٦٨٨ في البند الخامس، و ١,٢٨٤٤ للذكور مقابل ١,٣٨٧٨ للإناث، وهذا يعني أن الإناث أكثر نزوعاً لتأييد قضية "البدون" فيما يتعلق بالمساواة بين "البدون" والكويتيين وأن هذه المساواة تعزز الوحدة الوطنية. وهذا الأمر ينسحب على جميع البنود حيث تتخذ الإناث موقفاً إيجابياً أكبر من قضية "البدون" في المستويات الستة ولكن هذه الفروق غير دالة أي ليست جوهرية ونوعية باستثناء البندين الأخيرين.

٢/٨/١٣ - تأثير متغير البدو والحضر:

يعادل متغير البدو والحضر في الكويت وفي كثير من بلدان الخليج متغير الريف والمدينة في البلدان الزراعية وهذا المتغير أساسي ومحوري ومهم في الرأي العام وفي مختلف القضايا الثقافية، فهناك تباين كبير في الذهنية ما بين البدو وما بين الحضر، وقد بلغت نسبة البدو في العينة ٥٧,٨ مقابل ٤٢,٢ للإناث. ومن أجل الكشف عن تأثير هذا المتغير في مواقف الطلاب من قضية "البدون" تمّ حساب القيمة التائية لإجابات الطلاب ومن ثم تم تصنيف النتائج في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون" وفقاً لمتغير "البدو والحضر"

البند	متغير البدو والحضر	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig.2- (tailed)	الدالة الإحصائية
١	بدو	٢٢٦	٣,٢٩٢٨	٧٥١	٤٩٣	,٤٥	غير دالة
	حضر	٢٦٩	٣,٢٦٧٧				
٢	بدو	٢٢٦	٤,٦٦٨١	٢٢٦	٤٩٣	,٢٢	غير دالة
	حضر	٢٦٩	٤,٧٨٨١				
٣	بدو	٢٢٦	٣,٩٠٢٧	٧٥٩	٤٩٣	,٤٤	غير دالة
	حضر	٢٦٩	٣,٧٧٧٠				
٤	بدو	٢٢٦	٣,٩١٥٩	٧٣٦	٤٩٣	,٤٦	غير دالة
	حضر	٢٦٩	٤,٠٣٧٢				
٥	بدو	٢٢٦	٤,٢١٦٨	٢,٩٧٤	٤٩٣	,٠٠	دالة
	حضر	٢٦٩	٣,٧٣٩٨				
٦	بدو	٢٢٦	٤,١٢٣٩	٢,٤٤٧	٤٩٣	,٠١	دالة
	حضر	٢٦٩	٣,٧٢٤٩				

يؤثر متغير البدو والحضر تأثيراً ملفتاً للنظر في بندين من أصل ستة كما هو مبين في الجدول (١٠). وتبين نتائج الاختبار التالي أن الطلاب البدو أكثر تأييداً لحقوق "البدون" وتجنسهم من الطلاب الحضر، وتقوم هذه المساندة على فكرة أساسية قوامها أن "البدون" في أكثريتهم هم من البدو والبدو الرحل ويرتبطون بالنسيج الاجتماعي للبادوة في الكويت عبر القرابة والتضامن والانتماء والطبقات الاجتماعية ويضاف إلى ذلك أن أكثرية البدون من أصول عربية.

فالقراءة الإحصائية تقول بأن متغير البدو والحضر مؤثر بدرجة كبيرة في بندين من أصل ستة كما هو مبين في الجدول (١٠) حيث بلغت القيمة التائية في البندين الخامس والسادس قيمة أكبر من قيمتها الجدولية وحملت

دلالة إحصائية فارقة لصالح اتجاه تسامحي أكبر لدى الطلاب البدو منها لدى الطلاب الحضري، وفي جميع البنود يلاحظ أن متوسطات البدو ترتفع وتخفض وفقاً لاتجاه البند لصالح "البدون" في قضيتهم الإنسانية (انظر الجدول ١٠).

٣/٨/١٣ - تأثير متغير الاختصاص الجامعي:

تم تصنيف الطلاب في مجموعتين علميتين: العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، حيث تشمل العلوم الإنسانية التربية الآداب العلوم الاجتماعية العلوم السياسية الحقوق، بينما تتضمن العلوم التطبيقية العلوم والهندسة والطب، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يؤثر الاختصاص العلمي (إنسانيات وعلوم) في مواقف الطلاب من "البدون"؟ ونحن نفترض هنا أن العلوم الإنسانية تبث ثقافة تسامحية أكبر من الكليات العلمية.

من أجل اختبار هذه الفرضية فرضية التأثير العلمي والاختصاص الأكاديمي في سلوك الطلاب قمنا بإجراء اختبار "ت" على إجابات الطلاب وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي وقد نظمت نتائج الاختبار في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون" وفقاً لمتغير "الاختصاص الجامعي"

البند	الاختصاص	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig.2- (tailed)	الدلالة الإحصائية
١	إنسانيات	٣٦٢	٣,٣٩٥٠	١,٤٤٩	٤٩٧	,١٤٨	غير دالة
	علوم	١٣٧	٣,١٢٤١				
٢	إنسانيات	٣٦٢	٤,٨١٤٩	١,٨٧٣	٤٩٧	,٠٦٢	غير دالة
	علوم	١٣٧	٤,٥١٨٢				
٣	إنسانيات	٣٦٢	٣,٩١٧١	١,٨٨٢	٤٩٧	,٠٦٠	غير دالة
	علوم	١٣٧	٣,٥٦٩٣				
٤	إنسانيات	٣٦٢	٤,٠١٣٨	,٨٢٩	٤٩٧	,٤٠٨	غير دالة
	علوم	١٣٧	٣,٨٦١٣				

تابع/ جدول رقم (١١)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون" وفقاً لمتغير "الاختصاص الجامعي"

البند	الاختصاص	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig-2- (tailed)	الدالة الإحصائية
٥	إنسانيات	٣٦٢	٤,٠٠٢٨	١,٢٦٥	٤٩٧	,٢٠٦	غير دالة
	علوم	١٣٧	٣,٧٧٣٧				
٦	إنسانيات	٣٦٢	٣,٩٩١٧	١,٩١٤	٤٩٧	,٠٥٦	غير دالة
	علوم	١٣٧	٣,٦٤٢٣				

يتضح من الجدول (١١) أن متغير الاختصاص العلمي غير مؤثر لأن نتائج الاختبار التائي يؤكد أن لا فروق دالة إحصائية وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي حيث جاءت قيمة "ت" أقل من قيمتها الجدولة في البنود الستة وهذا يعني أن متغير الاختصاص العلمي (علوم إنسانية وعلوم تطبيقية) لا تأثير له في المستوى الإحصائي.

٤/٨/١٣ - تأثير متغير المحافظات:

تتضمن دولة الكويت في المستوى الإداري ست محافظات: العاصمة، حولي، الفروانية، مبارك الكبير، الأحمدية، الجهراء. وتتنوع مستويات الحياة في هذه المحافظات ثقافياً وبنوياً. والسؤال هنا هل يؤثر الانتماء الجغرافي والإداري على مواقف الطلاب من "البدون"؟ وهل هناك من فروق إحصائية بين مواقف الطلاب إزاء "البدون" وفقاً لمتغير المحافظة التي يتحدرون منها وينتسبون إليها؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال بفرعيه الإحصائي والكيفي أجري تحليل التباين أحادي الاتجاه للكشف عن الفروق الإحصائية ودلالته وتم توزيع النتائج في الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

أثر متغير المحافظة في مواقف الطلبة الجامعيين لإزاء البدون

تحليل التباين البسيط (ANOVA)

		اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	دلالة
١	يشكل البدون خطراً على وحدة البلاد وهويتها	بين المجموعات	٥٤,٢٢٩	٥	١٠,٨٤٦	٣,١٤٠	٠,٠٠٨
		داخل المجموعات	١٦٩٥,٨٤٠	٤٩١	٣,٤٥٤		
٢	يجب منح البدون مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية	بين المجموعات	٧٤,٧٢٤	٥	١٤,٩٤٥	٦,٢٨١	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	١١٦٨,٢١٨	٤٩١	٢,٣٧٩		
٣	أفضل منح البدون الجنسية الكويتية دون تردد	بين المجموعات	٨٦,٧٧١	٥	١٧,٣٥٤	٥,٣١٨	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	١٦٠٢,٣٤٨	٤٩١	٣,٢٦٣		
٤	يجب إبعاد البدون من البلاد حرصاً على سلامة البلاد	بين المجموعات	٥١,١٨٤	٥	١٠,٢٣٧	٣,٤٢١	٠,٠٠٥
		داخل المجموعات	١٤٦٩,٠٢٥	٤٩١	٢,٩٩٢		
٥	يجب تحقيق المساواة بين البدون والكويتيين	بين المجموعات	٣٩,٤٠٠	٥	٧,٨٨٠	٢,٤٧٠	٠,٠٣٢
		داخل المجموعات	١٥٦٦,٣٤٢	٤٩١	٣,١٩٠		
٦	منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية	بين المجموعات	٨٠,٤٢٤	٥	١٦,٠٨٥	٥,٠٧٣	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	١٥٥٦,٩٤٠	٤٩١	٣,١٧١		

يتضح من خلال الجدول (١٢) وجود فروق دالة إحصائية في مختلف البنود وفقاً لمتغير المحافظة. وهذا يعني أن المحافظة تؤثر في مواقف الطلاب إزاء وضعية "البدون" وحقوقهم.

١/٤/٨/١٣ - تفسير التباين في البند الأول لمتغير المحافظة:

ومن أجل التعرف على طبيعة واتجاه هذا التباين الإحصائي للبند الأول (يشكل "البدون" خطراً على وحدة البلاد وهويتها) تم بناء الجدول (١٣) الذي يتضمن بياناً بالمتوسطات الإحصائية لإجابات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة على البند الأول.

جدول رقم (١٣)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون في البند الأول وفقاً لمتغير المحافظة

البند الأول: يشكل "البدون" خطراً على وحدة البلاد وهويتها

المحافظة	ن - العينة	المتوسط
١ العاصمة	١٠٠	٣,٨٣٠٠
٢ الأحمدى	٩٠	٣,٦٦٦٧
٣ حولي	٦٧	٣,٥٦٧٢
٤ مبارك الكبير	٦٩	٣,٤٧٨٣
٥ الفروانية	١٠١	٣,٤٢٥٧
٦ الجهراء	٧٠	٢,٧٤٢٩
المجموع	٤٩٧	٣,٤٨٠٩

تم توزيع المتوسطات في الجدول رقم (١٣) بطريقة تراتبية تبدأ من المتوسطات الأكبر إلى الأصغر. ووفقاً لهذا الجدول تأخذ محافظة العاصمة موقفاً أكثر وضوحاً من حيث الموافقة على أن "البدون" يمثلون خطراً على وحدة البلاد وأمنها يليها الأحمدى ثم حولي وهكذا دواليك حتى الجهراء. والتطرف بين النقيضين هما العاصمة والجهراء حيث تبدو فروق المتوسطات عالية جداً. وبقراءة بسيطة يمكن القول بأن طلاب العاصمة والأحمدى وحولي هم أكثر المحافظات إحساساً بخطر "البدون"، وأن محافظات الجهراء والفروانية ومبارك الكبير أقل المحافظات إحساساً بأن "البدون" يشكلون خطراً على الأمن.

ولكن هذه المعطيات قد لا تكون دالة ولذلك تم اللجوء إلى الاختبار البعدي Test -scheffe- وقد بينت نتائج هذا الاختبار وجود فروق إحصائية بين العاصمة والجهراء حيث بلغ التباين بين المتوسطين ١,٠٨٧١ وكانت النتيجة دالة في مستوى ٠.٠١٦. وهذا يعني أن الفروق الإحصائية ذات الدلالة قائمة فقط بين الجهراء وبين العاصمة حيث يبدي طلاب العاصمة تخوفاً أكبر من "البدون" بوصفهم خطراً على الأمن ووحدة البلاد.

ومن أجل تفسير هذا التباين الإحصائي يتوجب علينا أن ننطلق من واقع

أن الجهراء هي محافظة بدوية بدرجة أكبر من غيرها حيث تتمركز فيها الأكثرية من "البدون" في الكويت، ويلاحظ في هذا السياق أن "البدون" يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي للسكان في الجهراء، وهذا برأينا ما رجح أن يكون طلاب الجهراء أكثر قبولاً للبدون وتأبيدا لهم. وهنا يمكن أن نفترض بأن التماس الاجتماعي بين سكان الجهراء والبدون قد ولد شحنة من المواقف الإيجابية تجاه البدون.

٢/٤/٨/١٣ - تفسير التباين في البند الثاني لمتغير المحافظة:

ومن أجل تفسير التباين الإحصائي ودلالاته واتجاهه في البند الثاني (يجب منح "البدون" مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية) ومن أجل قراءة متأنية لدلالة الفروق الإحصائية يجدر بنا أن ننظر في متوسطات إجابات أفراد العينة وأن نقارن بين تدرجاتها لفهم طبيعة الفروق الإحصائية واتجاهها ولذا قمنا بتصميم الجدول المقارن رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون في البند الثاني وفقاً لمتغير المحافظة
البند الثاني: يجب منح "البدون" مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية

المحافظة	ن - العينة	المتوسط
١	الجهراء	٥,٢٨٥٧
٢	الفروانية	٥,٠٣٩٦
٣	مبارك الكبير	٤,٨٦٩٦
٤	حولي	٤,٧٣١٣
٥	الأحمدي	٤,٥٦٦٧
٦	العاصمة	٤,١٠٠٠
	المجموع	٤٩٧

سجل طلاب الجهراء أعلى متوسط كما هو مبين في الجدول (١٥)
يقضي بمنح "البدون" مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية تلاها طلاب

الفروانية ثم مبارك الكبير. ويأتي طلاب العاصمة والأحمدي وحولي في النصف الأخير من تسلسل المتوسطات. وبقراءة نوعية يمكن القول بأن طلاب الجهراء والفروانية ومبارك الكبير أكثر تأييدا لحقوق "البدون" في الكويت ويقابل هذا التأييد موقف سلبي لطلاب محافظات العاصمة والأحمدي وحولي إزاء حقوق البدون.

ومن أجل الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تم حساب الاختبار البعدي لشيفيه ثم وضعت النتائج في الجدول (١٥).

جدول رقم (١٥)

نتائج اختبار شيفيه للبند الثاني لإجابات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة
يجب منح "البدون" مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية

المحافظة	تقاطع	فرق المتوسطات	قيمة schefe	مستوى الدلالي
١	الفروانية	٩٣٩٦- (*)	٢١٧٦٠	٠٠٣
٢	والجهراء	١٨٥٧- (*)	٢٤٠٣٨	٠٠٠

ويتضح من الجدول (١٥) أن الفروق الإحصائية قائمة بين العاصمة من جهة وبين الفروانية والجهراء من جهة أخرى. وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين المجموعتين هي فروق ذات دلالة وذات معنى وهي بالتعبير الكيفي والنوعي فروق جوهرية وأساسية. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن طلاب الجهراء والفروانية أكثر تأييدا لحقوق "البدون" من طلاب العاصمة.

٣/٤/٨/١٣ - تفسير التباين في البند الثالث لمتغير المحافظة:

ومن أجل تفسير التباين الإحصائي ودلالته واتجاهه في البند الثالث (أفضل منح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد) تم بتصميم الجدول المقارن رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون في البند الثالث وفقاً لمتغير المحافظة
البند الثالث: أفضل منح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد

المتوسط	ن-العينة	المحافظة	
٤,٦٠٠٠	٧٠	الجهراء	١
٤,٠١٤٥	٦٩	مبارك الكبير	٢
٣,٨٨١٢	١٠١	الفروانية	٣
٣,٨٤٤٤	٩٠	الأحمدي	٤
٣,٦٧١٦	٦٧	حولي	٥
٣,١٩٠٠	١٠٠	العاصمة	٦
٣,٨٢٧٠	٤٩٧	المجموع	

يتضح من الجدول ١٦ تجانساً كبيراً في النتائج مع البند الثاني حيث سجل طلاب الجهراء أعلى متوسط مؤيد لمنح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد تلاها طلاب مبارك الكبير ثم الفروانية، ويأتي طلاب العاصمة والأحمدي وحولي في النصف الأخير من تسلسل المتوسطات. وبقراءة نوعية يمكن القول بأن طلاب: الجهراء، والفروانية، ومبارك الكبير أكثر تأييداً لمنح "البدون" الجنسية ويقابل هذا التأييد موقفاً مجانفاً أكثر سلباً لطلاب محافظات: العاصمة، والأحمدي، وحولي. ومن أجل الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تم حساب الاختبار البعدي لشيفيه ثم وضعت النتائج في الجدول (١٧).

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار شيفيه للبند الثالث لإجابات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة أفضل منح "البدون" الجنسية الكويتية دون تردد

المحافظة	تقاطع	فرق المتوسطات	قيمة schefe	مستوى الدلالي
العاصمة	الجهراء	٠,١٤١٠٠ (*)	٢,٨١٥٢	,٠٠٠

ويتضح من الجدول (١٧) أن الفروق الإحصائية قائمة بين العاصمة من جهة وبين الجهراء من جهة أخرى. وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين المجموعتين هي فروق ذات دلالة وذات معنى وهي بالتعبير الكيفي والنوعي فروق جوهرية وأساسية، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن طلاب الجهراء أكثر تأييدا لمنح "البدون" الجنسية من طلاب العاصمة وأن الفروق جوهرية بين الفئتين.

١٣/٨/٤ - تفسير التباين في البند الرابع لمتغير المحافظة:

ومن أجل تفسير التباين الإحصائي ودلالاته واتجاهه في البند الرابع (يجب إبعاد "البدون" من البلاد حرصاً على سلامة البلاد) تمّ بتصميم الجدول المقارن رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون في البند الرابع وفقاً لمتغير المحافظة

البند الرابع: يجب إبعاد "البدون" حرصاً على سلامة البلاد

المتوسط	ن - العينة	المحافظة	
٣,١٧٠٠	١٠٠	العاصمة	١
٢,٩٠١٠	١٠١	الفروانية	٢
٢,٨٥٥٦	٩٠	الأحمدي	٣
٢,٧٥٣٦	٦٩	مبارك الكبير	٤
٢,٦٢٦٩	٦٧	حولي	٥
٢,١٠٠٠	٧٠	الجهراء	٦
٢,٧٧٦٧	٤٩٧	المجموع	

يؤكد الجدول ١٨ النتائج التي وردت في البنود السابقة سجل طلاب العاصمة أعلى متوسط لإبعاد "البدون" حرصاً على سلامة البلاد، تلاهم طلاب الفروانية والمحافظات الأخرى. ومن أجل الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تم حساب الاختبار البعدي لشيفيه ثم وضعت النتائج في الجدول (١٩).

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار شيفيه للبند الرابع لإجابات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة

يجب إبعاد "البدون" من البلاد حرصاً على سلامة البلاد

المحافظة	تقاطع	فرق المتوسطات	قيمة schefe	مستوى الدلالي
١	العاصمة	الجهراء	١,٠٧٠٠ (*)	٢٦٩٥٦,٠٠٨

ويتضح من الجدول (١٩) أن الفروق الإحصائية قائمة بين العاصمة من جهة وبين الجهراء من جهة أخرى كما هو الحال في البند الثالث. وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين المجموعتين هي فروق ذات دلالة وهي فروق جوهرية وأساسية، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن طلاب العاصمة أكثر تأييداً لفكرة إبعاد "البدون" من الكويت.

٥/٤/٨/١٣ - تفسير التباين في البند الخامس لمتغير المحافظة:

ومن أجل تفسير التباين الإحصائي ودلالته واتجاهه في البند الخامس (يجب تحقيق المساواة بين "البدون" والكويتيين) تمّ بتصميم الجدول المقارن رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون في البند الخامس وفقاً لمتغير المحافظة

البند الرابع: يجب تحقيق المساواة بين "البدون" والكويتيين

المحافظة	ن - العينة	المتوسط
١	الجهراء	٧٠
٢	الأحمدي	٩٠
٣	الفروانية	١٠١
٤	مبارك الكبير	٦٩
٥	حولي	٦٧
٦	العاصمة	١٠٠
	المجموع	٤٩٧

يبين الجدول ٢٠ أن طلاب الجهراء أكثر الطلاب لمبدأ تحقيق المساواة بين "البدون" والكويتيين يليهم هذه المرة طلاب الأحمدى والفروانية. حيث يسجل طلاب العاصمة أدنى متوسط للموافقة على هذه المساواة، ومن أجل الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تم حساب الاختبار البعدي لشفيفيه وقد بين الاختبار أنه لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية في هذا البند والفروق الملحوظة فروق ظاهرية وليست جوهرية أو معنوية في أي حال من الأحوال، وبالتالي فإن قيمة هذه الفروق الملحوظة هي قيمة وصفية لا غير.

٦/٤/٨/١٣ - تفسير التباين في البند السادس لمتغير المحافظة:

ومن أجل تفسير التباين الإحصائي ودلالته واتجاهه في البند السادس (منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية) تم بتصميم الجدول المقارن رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون في البند السادس وفقاً لمتغير المحافظة
البند الرابع: منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية

المتوسط	ن - العينة	المحافظة	
٤,٧٤٢٩	٧٠	الجهراء	٦
٤,١١٩٤	٦٧	حولي	٥
٣,٨٨٤١	٦٩	مبارك الكبير	١
٣,٨٥١٥	١٠١	الفروانية	٣
٣,٧١١١	٩٠	الأحمدى	٢
٣,٤١٠٠	١٠٠	العاصمة	٤
٣,٩٠٣٤	٤٩٧	المجموع	

يؤكد الجدول ٢١ ومن جديد التأييد الكبير الذي يعلنه طلاب الجهراء في مختلف البنود حيث احتلت متوسطاتهم قمة الهرم المؤيد لقضية "البدون" كما هو الحال أيضاً في الجدول ٢١. وكما هو الحال دائماً يأتي طلاب العاصمة ليسجلوا أدنى متوسط للموافقة على فكرة أن منح الجنسية للبدون يعزز أواصر الوحدة الوطنية.

ومن أجل الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تم حساب الاختبار البعدي لشيفيه ثم وضعت النتائج في الجدول (٢٢).

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار شيفيه للبند الثاني لإجابات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة
منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية

المحافظة	تقاطع	فرق المتوسطات	قيمة schefe	مستوى الدلالي
١	العاصمة	١,٣٣٢٩- (*)	٢٧٧٥٠	٠,٠٠
٢	والجھراء	١,٠٣١٧ (*)	٢٨٣٧٨	٠,٢٣

ويتضح من الجدول ٢٢ أن الفروق الإحصائية ذات الدلالة قائمة تحديداً بين طلاب الجھراء من جهة وبين طلاب العاصمة والأحمدي من جهة أخرى. فطلاب العاصمة لا يؤيدون منح الجنسية للبدون، بينما يؤكد هذا الأمر وبصورة جوهرية طلاب الجھراء.

تأثير المتغيرات المستقلة في الصورة الكلية للمقياس:

لقد عملنا في المرحلة السابقة على تقديم رؤية في أدق تفاصيلها للمؤشرات الستة التي عالجنها. ومن المناسب هنا تقديم رؤية إجمالية عن معطيات الدراسة بصورة يتم فيها دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد وموقف واحد حيث تم تعديل اتجاه المؤشرات (الأول والرابع) وتم توحيد البنود وجمعها في محور واحد يمثل الاتجاه العام لأفراد العينة نحو البدون.

في دائرة هذه الرؤية الإجمالية تبين الإحصائيات التي أجريناه على المحور (البنود الستة مجتمعة) أن المتوسط الحسابي لاتجاه أفراد العينة نحو "البدون" قد بلغ ٢٤,٣١ وبمقارنة هذا المتوسط مع أعلى متوسط محتمل وممكن إحصائياً في هذه الحالة هو ٣٦ وبالمقارنة نجد أن اتجاه أفراد العينة نحو "البدون" كان إيجابياً وبلغ ٦٦,٦٦٪. وهذا يدل على اتجاه إيجابي عام نحو "البدون" حقوقاً وتجنيساً.

١/١٤ - تأثير متغير الجنس.

فمن حيث تأثير الجنس بين الاختبار التائي أن الفروق بين الجنسين غير دالة في المستوى الكلي أي على مستوى المحور بصورة كلية، وكان تأثير متغير الجنس قد برز في الفقرتين الخامسة والسادسة كما هو واضح في الجدول رقم ١٠ ولكن هذا التباين يتلاشى في الصورة الإجمالية على مستوى المحور وكما هو مبين في الجدول ٢٣.

جدول رقم (٢٣)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون"
وفقاً لمتغير الجنس على مستوى المحور

	المحور	الجنس	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig.2- (tailed)	الدالة الإحصائية
١	محور الدراسة البنود الستة مجتمعة	ذكور	٢٢٦	٢٤,٢٢١٢	١,١٨٥	٤٩٣	,٢٣	غير دالة
		إناث	٢٦٩	٢٣,٣٣٤٦				

٢/١٤ - تأثير متغير الاختصاص الجامعي.

لقد بين الاختبار التائي وأكد النتائج التفصيلية السابقة حول غياب تأثير هذا المتغير في مواقف الطلاب من "البدون" بصورة عامة وبصورة تفصيلية.

جدول رقم (٢٤)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون"
وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي على مستوى المحور

	المحور	الجنس	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig.2- (tailed)	الدالة الإحصائية
١	محور الدراسة البنود الستة مجتمعة	إنسانيات	٣٦٢	٢٤,١٣٥٤	١,٩٦٦	٤٩٧	,٠٥	غير دالة
		كليات علمية	١٣٧	٢٢,٤٨٩١				

ويتضح من الجدول أن الفروق الإحصائية في مستوى ٠,٠٥ وهنا يجب الإقرار بأهمية الفروق الإحصائية وإن كانت هذه الفروق غير دالة إحصائياً، وهنا في المستوى الإجمالي نلاحظ تقدم الاتجاه الإيجابي للكليات الإنسانية في

اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من طلاب الكليات العلمية بدلالة المتوسطات حيث بلغ متوسط طلاب العلوم الإنسانية كما هو مبين في الجدول (٢٥) ٢٣,١٣ مقابل ٢٢,٤٨٩ لطلاب الكليات العلمية. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الدلالة الفكرية والثقافية ربما للكليات الإنسانية ولاسيما في مناهجها التي تركز على الفكر السياسي والاجتماعي.

٣/١٤ - تأثير متغير البدو والحضر.

لقد برز التأثير النوعي لمتغير البدو والحضر في ثلاث بنود من أصل ستة (انظر الجدول رقم ١٠) ومن أجل تقديم صورة كلية حول تأثير هذا المتغير في المحور ككل تم بناء الجدول رقم ٢٥ الذي يتضمن نتائج الاختبارات الإحصائية التائية لدلالة الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير البدو والحضر.

جدول رقم (٢٥)

الاختبار التائي T-test لمواقف الطلاب تجاه "البدون"

وفقاً لمتغير " البدو والحضر" على المحور

	المحور	الجنس	عدد	المتوسط	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig.2-tailed	الدلالة الإحصائية
١	محور الدراسة البنود الستة مجتمعة	بدو	٢٧٩	٢٤,٦٠٩٣	٢,٩٢٨	٤٨١	,٠٠	دالة
		حضر	٢٠٤	٢٢,٣٦٢٧				

يبين الجدول ٢٥ وجود فروق إحصائية تائية ذات دلالة بين البدو والحضر في مواقفهم من البدون. وتشير المتوسطات إلى اتجاهات إيجابية أكبر لدى الطلبة البدو نحو "البدون" بالمقارنة مع الطلاب الحضر: بلغ المتوسط الحسابي للطلاب البدو ٢٤,٦ مقابل ٢٢,٣ للطلاب الحضر.

٤/١٤ - تأثير متغير المحافظات.

لقد لاحظنا في الرؤية التفصيلية حضوراً مكثفاً للفروق الإحصائية بين الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة ولا سيما بين العاصمة وبين الجهراء حاضرة

البادية. والسؤال الآن هل هناك فروق ذات دلالة في المستوى العام كافة البنود مجتمعة في المحور الواحد.

جدول رقم (٢٦)

تحليل التباين (ANOVA) لمواقف أفراد العينة من "البدون" وفقاً لمتغير المحافظة على المحور

الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	اتجاه التباين	المحور
,٠٠٠	٧,٢٣٩	٤٧٥,٦٨٩	٥	٢٣٧٨,٤٤٧	بين المجموعات	محور الدراسة البنود الستة مجتمعة
		٦٥,٧٠٨	٤٩١	٢٢٢٦٢,٦٦٤	داخل المجموعات	
			٤٩٦	٢٤٦٤١,١١١	المجموع	

يبين الجدول رقم ٢٦ وجود فروق دالة إحصائية بين الطلاب وفقاً لمتغير المحافظات حيث بلغت القيمة الفائية ٧,٢٣٩ وهي دالة صفرياً أي في مستوى ٠,٠٠٠ وتلك هي أقصى حدود الدلالة الممكنة، ومن أجل التعرف على طبيعة هذه الدلالة واتجاهها تم بناء الجدول رقم ٢٧ الذي يضمن ترتيباً لمتوسطات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة.

جدول رقم (٢٧)

متوسط اتجاهات أفراد العينة نحو البدون وفقاً لمتغير المحافظة

الترتيب	المحافظة	ن-العينة	المتوسط
١	الجهراء	٧٠	٢٨,٢٠٠٠
٢	الفروانية	٩٦	٢٤,٧٣٩٦
٣	مبارك الكبير	٦٨	٢٤,٥٨٨٢
٤	حولي	٦٦	٢٤,١٨١٨
٥	الأحمدي	٨٨	٢٣,٨٥٢٣
٦	العاصمة	٩٦	٢١,٥٢٠٨
	المجموع	٤٨٤	٢٤,٣٤٣٠

يبين الجدول ٢٧ نسقاً تنازلياً من المتوسطات يتربعه متوسط طلاب الجهراء الذين برهنوا في مختلف الإجراءات الإحصائية عن موقف شديد المساندة للبدون حث بلغ متوسطهم كما هو مبين ٢٨,٢٠ ويقابل ذلك متوسط طلاب العاصمة حيث بلغ أدنى مستوى، واحتل قاعدة الهرم التسلسلي حيث بلغ ٢٤,٣٤. ومن أجل الكشف عن الفروق الإحصائية أجري اختبار شيفيه البعدي وأسفرت نتائجه عن التالي:

الجدول رقم (٢٨)

نتائج اختبار شيفيه لإجابات الطلاب وفقاً لمتغير المحافظة

المحافظة	تقاطع	فرق المتوسطات	قيمة schefe	مستوى الدلالي
الجهراء	العاصمة	٦,٦٧٩٢ (*)	١,١٤٣٢٤	,٠٠٠
	الأحمدي	٤,٣٤٧٧ (*)	١,١٦٤٩٥	,٠١٧

ويتضح من الجدول ٢٨ أن الفروق الإحصائية ذات الدلالة البعدية قائمة بين الجهراء من جهة وبين العاصمة والأحمدي من جهة ثانية، وهذا التباين الإحصائي مجانس لما وجدناه في مختلف البنود الستة حيث كان الفروق الجوهرية قائمة بين الأحمدي وبين الجهراء بصورة رئيسية. وعلى خلاف ذلك فإن هذه الفروق الإحصائية كانت غائبة دائماً فيما يتعلق بالمحافظة الأخرى.

رؤية إجمالية مقارنة:

ومن أجل تقديم تصورا شموليا لمعطيات الدراسة تمّ تصميم الجدول رقم (٢٩) الذي يرسم صورة واضحة لمختلف تجليات الدراسة ومعطياتها الأساسية، وقد حرصنا على أن يكون هذا الجدول شاملاً واضحاً ومعبراً عن الاتجاهات الرئيسية للدراسة وأن يتضمن مواقف الطلاب نحو "البدون" في البنود الستة وهذا يمكن القارئ من إجراء مقارنة نقدية بين مختلف البنود وامتلاك رؤية واضحة واضحة عن طبيعة مواقف الطلاب من البدون.

جدول رقم (٢٩)

أراء الطلاب في مسألة "البدون" وفقاً لمختلف بنود الاستبانة

	نص البند	موافق	معارض	مجموع
١	يشكل البدون خطراً على وحدة البلاد وهويتها	٥٤,٦	٤٥,٤	١٠٠
٢	يجب إبعاد البدون من البلاد حرصاً على سلامة البلاد	٣٦,٧	٦٣,٣	١٠٠
٣	يجب منح البدون مزيداً من الحقوق الاجتماعية والمدنية	٨٦,٨	١٣,٢	١٠٠
٤	يجب تحقيق المساواة بين البدون والكويتيين	٦٧,٨	٣٢,٢	١٠٠
٥	أفضل منح البدون الجنسية الكويتية دون تردد	٦٦,٧	٣٣,٣	١٠٠
٦	منح الجنسية للبدون يعزز الوحدة الوطنية	٦٥,٨	٣٤,٢	١٠٠

ويتضح من الجدول أن اتجاهات الطلاب إيجابية من "البدون" ولاسيما فيما يتعلق بمسألة الحقوق المدنية والسياسية حيث يعلن ٨٦,٨٪ (في البند الثالث) منهم تأييدهم منح "البدون" حقوقهم السياسية والمدنية. ويقابل هذه الرؤية التسامحية نظرة سلبية تبدو لنا مناقضة لهذه الرؤية التسامحية حيث يعلن ٥٤,٦٪ من الطلاب في البند الأول أن "البدون" يشكلون خطراً على وحدة البلاد وهويتها. ومع ذلك فإن هذا التناقض ظاهري بمعنى أنه ليس جوهرياً حيث يمكن تفسيره في أمرين: فالبدون بأوضاعهم الحالية من أمية وارتفاع مستوى الجريمة وفقير وبطالة وعطالة يشكلون في حقيقة الأمر تهديداً أمنياً وهذا ما ينبه إليه أهل الفكر والرأي في العاصمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن أوضاع هذه الفئات قد تشكل تهديداً من زاوية الخوف من انحراف أيديولوجي متطرف لأبناء هذه الفئة أو من تدخل خارجي وعالمي باسم حقوق الإنسان، وهذا يؤسس للقول بأن مشكلة "البدون" تشكل تهديداً ولذا يجب إيجاد الحلول المناسبة لها والحل يكمن في إعطاء هذه الفئة مزيداً من الحقوق أو منح هذه الفئة الجنسية كي يتم احتواء الخطر.

لقد بيّنت الدراسة بصورة عامة وجود اتجاه إيجابي لدى الطلاب نحو قضية "البدون" وحقوقهم وقد بلغت بلغت شدة الاتجاه كما ألمحنا سابقاً

٦٦,٦٦٪. وفي مستوى المتغيرات المستقلة بيّنت الدراسة غياب تأثير الجنس والاختصاص العلمي وحضور لتأثير متغير البدو والحضر ومتغير المحافظات حيث أبدى الطلاب البدو اتجاهًا أكثر تعاطفًا وإيجابية مع "البدون" بالقياس إلى الطلاب الحضر، كما أبدى طلاب الجهراء اتجاهًا إيجابيًا نحو "البدون" أكبر من طلاب العاصمة.

الخلاصة:

تأخذ قضية "البدون" صورة قضية مشاكلة ترسم فيها تضاعيف التعقيد والتشاكل بصورة ينقطع نظيرها بين القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة في الخليج العربي. وتبرز هذه الوضعية الإشكالية في تعريف "البدون" حيث تتقاطع التعريف وتتضارب التصورات، كما تبرز في التعقيدات الإحصائية بما تنطوي عليه من مفارقات وتناقضات، وتبرز هذه الطبيعة الإشكالية أيضًا في الصراع الأيديولوجي الذي يحتدم في مختلف المجالس والساحات، وبالملازمات التي تتعلق بالحقوق الإنسانية والأمن الوطني والوضع المساوي لهذه الفئة في مختلف المستويات الاجتماعية والحياتية.

ومهما يكن عمق هذه الإشكالية وحدّتها فإن النخبة السياسية في الكويت تعد بإيجاد الحلول المناسبة لأبناء هذه الفئة وأوضاعهم الإنسانية، فكل المؤشرات السياسية الداخلية تدل على اقتراب المعالجة الموضوعية لهذه المسألة تحت قبة البرلمان حيث تُشكل اللجان وتعدّ العدة لإغلاق منافذ هذه القضية ومداخلها، وإذا كانت هناك من معالجة فيجب برأي المتخصصين أن تستند إلى المعايير الدولية والدستورية والإنسانية في الكويت.

لقد أثّرنا عبر إشكالية هذه الدراسة مسألة النظر إلى هذه القضية وبيّنا في كثير من مقاطعها أن تناول هذه القضية كان وما زال يدور في فلك الانفعالية والنزعات الذاتية العاطفية، وبالتالي فإن هناك حاجة ضرورية لبناء رؤية موضوعية خارج دائرة الأنوية والانفعال والانزلاقات الذاتية والأيديولوجية، وقد

شكلت هذه الدراسة السوسيوولوجية برأي الباحثين خطوة إلى الأمام لبناء هذه الرؤية الموضوعية إلى ظاهرة "البدون" في الكويت.

لقد اختمرت قضية "البدون" في دائرة التداول والنظر، وتشبعت بالرؤى والتحليل والبحث، وعلى الدولة أن تجد الحلّ والحل ليس بعيد المنال فهو يكون بأمرين إثنين ثالثهما مزيج من الأول الثاني، يتمثل الأول في إعطاء الجنسية لهؤلاء "البدون" وفق المعايير الدولية فإن لم يكن، وهذا أمر تقدره الدولة، يمكن للدولة منح هذه الفئة مزيداً من الحقوق الإنسانية والاجتماعية، وقد يكون الحلّ بين أمرين أي بإعطاء الجنسية لمن يستحقها ويبرهن على أصوله الكويتية وانغراسه في أرض الكويت وقيمها ومن ثم إعطاء الحقوق الإنسانية كاملة لمن فرض عليه الدهر أن ينتسب إلى هذا الوطن ويعيش في أحضان هذه الأرض الكريمة، وهذه الصورة الحقوقية للحلّ بدأت تفرض مشروعيتها في الوجدان العام الكويتي وبدأت تجد طريقها إلى العقل السياسي الذي لا يشك أحد أبداً بحكمته وحنكته وقدرته على إيجاد الحلول المناسبة في الكويت وهو الوطن الكريم العزيز الأصل المقتدر لشعب أثبت عبر تاريخه الطويل أصالته وكرمه وحكمته.

ويمكن القول في الختام أن هذه الدراسة تشكل خطوة أساسية في مجال البحث العلمي السوسيوولوجي في جامعة الكويت حول الفئات المهمشة وأن المجتمع الجامعي يحتاج إلى مزيد من الدراسات في هذا الاتجاه حيث تتضمن دراستنا نسقا من الفرضيات والمقولات التي يمكن أن تخضع للاختبار السوسيوولوجي عبر الدراسات الميدانية المتوقعة.

مقترحات الدراسة:

تقدم هذه الدراسات عدة مقترحات أهمها:

- إجراء دراسات جديدة معمقة حول مختلف جوانب الحياة الاجتماعية لفئة البدون في الكويت والخليج العربي حيث تطرح هذه المسألة نفسها قضية اجتماعية سياسية.

- دراسة الرأي العام لمختلف شرائح المجتمع الكويتي حول "البدون" وتحليل تأثير مختلف المتغيرات المؤثرة في مواقفهم واتجاهاتهم.
- توصي الدراسة أصحاب القرار بإيجاد الحلول الموضوعية وتصحيح الأوضاع الحقوقية لأبناء هذه الفئة الاجتماعية قدر الإمكان بما لا يتعارض مع المصالح العامة للمجتمع.
- توصي الدراسة باخراج هذه القضية من دائرة التدوال الأيديولوجي الذي يقوم على المصالح الفئوية والفردية ووضعها في دائرة القضايا الوطنية التي تتطلب رؤية موضوعية تعلي من شأن المصلحة العامة على كل ما عداها.

The Attitudes of Kuwait University Students Toward the "Bidun": A Sociological Reading in the Dimensions of this Issue and its Implications

Dr. Sa'ad R. AL-Shurai

College of Education - Kuwait University

Dr. Ali A.Watfaa

College of Education - Kuwait University

Abstract

This study addresses the attitudes of Kuwait University students towards the issue of the *Bidun* (stateless people living in Kuwait) and their problematic situation related to naturalization, human rights and citizenship. The study was conducted during the first semester of the academic year 2009-2010 on a sample of 499 students of both sexes, and from various colleges at Kuwait University. A validated questionnaire was adopted by the researchers to explore the university students' attitudes towards the *Bidun*. The findings of the study reveals that:

- Almost 54.6% of the studied sample consider the Bidun as a threat to the national security unless their human and legal statuses are regularized.
- There is a general strong positive attitude of university students towards the Bidun that reached 66.66%.
- A percentage of 66.7% of the sample agreed, without hesitation, to grant the Kuwaiti nationality to the Bidun.
- the study shows significant statistical differences in the students' attitudes according to the variable of "bedouins versus urban", bedouin students show more positive attitudes than urban students towards the *Bidun*.
- And finally, the study reveals significant statistical differences between the students according to the "governorate" variable, Aljahrah students show more positive attitudes towards the *Bidun* than the students of Kuwait and Farwaniyah Governorates.

المراجع

- ١ - البغدادي، أحمد؛ المديرس، فلاح (١٩٩٣). دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٦٩، آذار /مارس.
- ٢ - الحارثي، زايد (١٩٩٢). بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة.
- ٣ - الحاروني، علي (٢٠٠٩). البدون". مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مركز الإمارات للدراسات والإعلام"، الأحد ١٩ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ١٥ آذار (مارس).
- ٤ - الخالدي، سامي (٢٠٠٥). مواطنون بلا هوية.. "البدون" في الكويت، موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان:
http://www.anhri.net/hotcase/04/bedwn.shtml
- ٥ - الرشيد، بشير (٢٠٠٠). مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة. الكويت: دار الكتاب الحديث.
- ٦ - السعيد، فهد؛ الرشيد، حمدان؛ الغانم، رنا؛ بورسلي، شروق؛ الرفاعي، أميمة؛ سلامة، رمزي؛ (٢٠٠٨) استطلاع رأي المواطنين حول: أهم القضايا التي يرغب المواطن الكويتي أن تكون من أولويات مجلس الأمة الجديد (٢٠٠٨)، موقع مجلس الأمة الكويتي:
http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=1370
- ٧ - العنزي، رشيد (١٩٩٤) "البدون" في الكويت (دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم)، دار قرطاس، الكويت.
- ٨ - فان ديلين، ديوبولد ف (١٩٩٦). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- ٩ - القبس (٢٠٠٦). القراءات التحليلية ونتائج الاستطلاعات في القبس ١٨ نوفمبر، العدد ١٢٠٥٧ سنة ٣٥.
- ١٠ - القدس العربي اللندنية (٢٠٠٧). محنة "البدون" بين الإمارات والكويت، الأربعاء ١٤ مارس.
- ١١ - القويفلي، إيمان (٢٠٠٩). "البدون" في السعودية، صحيفة الوطن السعودية، العدد ٣١٢٨، الخميس - ٢٣ أبريل.
- ١٢ - مجلس الأمة، إدارة البحوث والدراسات (٢٠٠٩). استطلاع رأي حول أولويات المواطن الكويتي مايو، بحث منشور على موقع مجلس الأمة الكويتي:
- ١٣ - ملحم، سامي (٢٠٠٠). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ١٤ - النجار، غانم (٢٠٠٨) دراسة دقيقة عن "البدون" في الكويت، اللجنة الشعبية لقضايا البدون، موقع اللجنة الإلكتروني.
- ١٥ - الوقيان، فارس مطر (٢٠٠٧)، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.
- ١٦ - اليوسفي، محمد حسين (٢٠٠٤). لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟ مجلة الأزمنة العربية، العدد ٢٦١، يناير.

